



الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

- افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ . (و) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي
البند ١٢١ من جدول الأعمال مشروع القرار (A/67/L.5)
- التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (ز) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية
تقرير الأمين العام (A/67/280)
- التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (ح) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا
مشروع القرار (A/67/L.14)
- (ب) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية (ط) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- (ج) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (ي) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
مشروع القرار (A/67/L.13)
- (د) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (ك) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
مشروع القرار (A/67/L.12)
- (هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية (ل) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية
مشروع القرار (A/67/L.9/Rev.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المتحدة ومجلس أوروبا“. ويذكر الأعضاء أنه عملا بالفقرة ٧ من المرفق الوارد في القرار ٢٨٥/٥٥، المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ”تعد مناقشة مشتركة بشأن بند التعاون، يجوز خلالها تناول بعض أو جميع جوانب التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى“.

وقد أبلغت بأنه تم تقديم طلب بأن يجري النظر في البند الفرعي (ح) بصورة منفصلة في موعد لاحق يُعلن عنه فيما بعد. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على النظر في البند الفرعي وفقا لذلك؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدما، أود أن أستشير الأعضاء في ما يتعلق بنظرنا في البند الفرعي (ي) من البند ١٢١ من جدول الأعمال، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي“. ويذكر الأعضاء أنه عملا بالفقرة ٧ من المرفق الوارد في القرار ٢٨٥/٥٥، المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ”تعد مناقشة مشتركة بشأن بند التعاون، يجوز خلالها تناول بعض أو جميع جوانب التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى“.

وقد أبلغت أيضا بأنه تم تقديم طلب بأن يجري النظر في البند الفرعي (ي) بصورة منفصلة في موعد لاحق يُعلن عنه فيما بعد. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على النظر في البند الفرعي وفقا لذلك؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد تيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لتقديم تقرير اللجنة التحضيرية.

(م) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

مشروع القرار (A/67/L.11)

(ن) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

مشروع القرار (A/67/L.10)

(س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

مشروع القرار (A/67/L.7)

(ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

(ف) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

(ص) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

(ق) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

(ر) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

مشروع القرار (A/67/L.8)

(ش) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون

مشروع القرار (A/67/L.15)

(ت) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

(ث) التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى.

مشروع القرار (A/67/L.6)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدما، أود أن أستشير الأعضاء في ما يتعلق بنظرنا في البند الفرعي (ح) من البند ١٢١ من جدول الأعمال، المعنون ”التعاون بين الأمم

لقد أكدت الدول الأعضاء إيمانها بقضية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٦٢ عندما تم الإقرار في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وهو اليوم الأخير لأزمة الصواريخ الكوبية، بأن إبرام معاهدة كهذه أمر ممكن. ولم يتسن تحقيق ذلك لمدة ثماني سنوات ولكنه أصبح أمرا ممكنا وضروريا في ذلك اليوم. وعلى الرغم من أننا كنا نأمل في ما هو أكثر من ذلك، فقد أيدت الدول الأعضاء أن تبدأ المعاهدة بوصفها معاهدة حظر جزئي للتجارب.

وآمنت الدول الأعضاء بروح المعاهدة في عام ١٩٦٨، عندما جرى تكريس جوهرها في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واعتبارا من عام ١٩٧٨ فصاعدا، حافظت الدول على هذا الإيمان لما يقرب من ٢٠ عاماً، جرى خلالها التفاوض على المعاهدة، قبل فتح باب التوقيع عليها.

وواصلت الدول الأعضاء السير على النهج نفسه بعد اعتماد المعاهدة في عام ١٩٦٦. وقد تابرت وتحققت لها الغلبة في عام ١٩٩٨، عندما أجريت سلسلتان من التجارب النووية، ومرة أخرى في عام ١٩٩٩، عندما لم تصدق قوة كبرى على المعاهدة. وبقيت على إيمانها بالمعاهدة في النصف الأول من عام ٢٠٠٠، عندما واجهت المنظمة تحديات مالية وسياسية، وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، عندما اختبرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلا داع كلا من القاعدة والمنظومة. وأعربت الدول الأعضاء عن إيمانها الراسخ، فيما برهنت على أنها ليست غافلة عن التحديات. بل على العكس من ذلك، وعلى الرغم من التحديات، فقد ظلت على إيمانها بالقضية.

وننتج كل هذه المثابرة تتكشف أمامنا الآن. واعتبارا من عام ١٩٤٥ فصاعدا، شهد كل عقد ٥٠٠ تفجير في المتوسط. ولم تشهد السنوات العشر الماضية سوى تجربتين، وهو ما يمثل بالنسبة لنا جميعا أمرا لا يمكن تحمله. ومع ذلك، فقد نجحت الدول الأعضاء معا في إعادة مارد التفجيرات النووية

السيد توث (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): يصادف هذا العام مرور ١٥ سنة على إنشاء اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبصفتي الأمين التنفيذي للجنة، فإنني لم آت إلى هنا اليوم لتلاوة البيان الذي أعدته والذي تم تعميمه، وإنما للتكلم بحرية أكبر عن الماضي والمستقبل. وآمل ألا يسمع الأعضاء ما سأقوله فحسب، ولكن أن يصغوا إليه أيضا.

وفي هذا الصدد، فإنني لا أقدم تقريرا عن الفترة الماضية فحسب، ولكنني أود أن أشكر، من أعماق قلبي، الدول الـ ١٨٣ الأعضاء في منظمتنا، وهو ما يقارب عدد أعضاء الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر الهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وكذلك الأمين العام، على دعمها التاريخي في الماضي وعلى دعمها الثابت، حسبما آمل، في المستقبل.

والدول الأعضاء لا تؤيد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت الرخاء فحسب. وقد أثبتت أنها تبذل جهودا جبارة في سبيل تنفيذها. ومنذ السنوات الأولى، عندما تكلم رئيس الهند نهرو لأول مرة في عام ١٩٥٤ عن هدف إبرام اتفاق حظر شامل للتجارب النووية، فقد آمنت بإسكات صوت التفجيرات النووية ولا تزال تؤمن بذلك. وآمنت بالقضية في عام ١٩٥٨ عندما كان هناك وقف اختياري مدته ثلاث سنوات، مما أتاح فرصة. وللأسف، فقد اثار ذلك الوقف في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ بفعل سلسلة محمومة من التجارب النووية. وتجاوز عدد التفجيرات التي حدثت خلال فترة السبعة عشر شهرا تلك عدد التفجيرات التي وقعت على مدار الأعوام السبعة عشرة السابقة. وليس من المستغرب أن تؤدي هذه السلسلة المحمومة من التجارب النووية إلى أزمة الصواريخ الكوبية، وهو تعبير ملطف لأنها كانت، في الواقع، ماراتونا جديدا للأمن العالمي.

لكن المجتمع الدولي وضع ذلك المعيار وذلك النظام، ل يتم استخدامهما من أجل رسم خط واضح بين ما هو سلمي وما هو غير سلمي، ولا استخدامهما كمعيار للسلوك في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، واستخدامهما كعامل حفاز لإجراء المزيد من التخفيض للترسانات النووية، واستخدامهما كلحمة لنظام عدم الانتشار، ولتدابير بناء الثقة والشفافية، على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والعالمية، وفيما يخص السياسات المتعلقة بالضمانات التي توجد حاجة ماسة لها، في المنطقتين دون الإقليميتين لآسيا والمحيط الهادئ، أو في الشرق الأوسط. ونحن نعلم أن أدوات السياسة الأمنية تفتقر لتلك الأداة. ونحن بحاجة إلى أكثر من مجرد أدوات الضرب بيد من حديد.

وينبغي ألا ننسى الدروس المستخلصة من الأزمة الكوبية، اليوم بعد مرور ٥٠ عاما. وسوف يكون الأوان قد فات إذا اكتشفنا دقيقة واحدة، أو بالتحديد ثانية واحدة، قبل منتصف الليل بتوقيت نهاية العالم، بأن أدواتنا تفتقر على نحو مهلك للتعاون الأمني. واليوم، بالنسبة للدول أو المناطق دون إقليمية، لن تتوفر ثوان لتصحيح ذلك النقص.

وقد وضع المجتمع الدولي سبلا مبتكرة من أجل التغلب على التجاذبات التي تمنعنا من المضي قدما صوب الدخول حيز النفاذ. ونعلم بأنه ثمة الكثير من المهام والقليل من المساعدات. ومن أجل التغلب على ذلك، أنشأنا موردا مفتوحا لإضفاء العالمية والتحقق بشكل متزايد، مدعوم بتعاون واسع في مجال العلوم، والتكنولوجيا، من خلال المؤتمرات العلمية، والأبحاث المشتركة، التي تركز على تعليم عامة الناس على نحو غير مسبوق، وهو تعليم لعامة الناس ومفتوح عبر شبكة الإنترنت، حيث سجلت المنظمة خلال هذا العام، عددا من الأشخاص يفوق بأربعة أضعاف حجم المنظمة نفسها. وبغية ترجمة ذلك إلى أرقام الأمم المتحدة، فإن ذلك يعني تعليم نصف مليون شخص سنويا.

إلى القمم. وقد كان لذلك المارد ٢٠٠٠ رأس قبيح. ويجب ألا نسمح له بالخروج ويمكننا أن نحكم إغلاق القمم عليه بتصديق البلدان الثمانية الواردة في المرفق ٢، وهو الأمر الذي سيدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وأود أن أشير أيضا إلى أن الدول الأعضاء حولت المخطط الكبير إلى حقيقة واقعة. أولاً، فقد أرست قاعدة عدم إجراء اختبارات. وأنشأت عضوية عالمية تقريبا حول تلك القاعدة، وهي عضوية تشكل أكثر من مجرد المجموع الحسابي لجميع البلدان التي تنتمي إلى هذا الترتيب. وهي ديمقراطية للجميع، والجميع متساوون في ما يتعلق بالالتزامات التي ينبغي التحقق منها ومتساوون في الحق في التحقق من تلك الالتزامات.

كما حولت الدول الأعضاء جانبا آخر من جوانب المخطط الكبير للمنظومة إلى حقيقة واقعة. فقد أنشأت نظاما للرصد مؤلفا من قرابة ٣٠٠ محطة، لتوجد ما أسميه منظومة عالمية نظراً لحجمها ونطاقها وسلاسة تكنولوجيات تشغيلها. وقد استثمرت بليون دولار و ١٠٠٠٠ عالم لتشغيل النظام وجعله حقيقة واقعة. وأصبح أكبر، بل وفي نظري ونظر الكثيرين منا، أعظم مشروع مشترك في مجال التحقق. وأود أن أضيف أنه كذلك أيضا خارج مجال التحقق. فهو نظام تحقق قائم على مبدأ العمل الجماعي ووحدة الهدف. ويمكن حتى لأصغر دولة، وهي دولة بلا جيش، المشاركة في النقاش، كما كان الحال في عام ٢٠٠٩ بالنسبة لكوستاريكا التي شغلت مقعدا غير دائم في مجلس الأمن وأسهمت في مناقشة انتهاك كوريا الشمالية لقاعدة عدم إجراء اختبارات.

كما برهن النظام الذي أنشأه الأعضاء على جدواه في لحظات مأساوية، مثل الأيام السوداء لأمواج تسونامي والزلازل، وفي العديد من الكوارث المعقدة، موفرا عائدا على الاستثمار للمواطنين.

تحويل آليات ووسائل التحقق الواردة في الاتفاقية بعد ذلك، إلى نظام عملي. وبفضل عمل عشرات الرجال والنساء بشكل جاد، مدعومين بالإرادة السياسية التي أبانت عنها باستمرار الدول الأطراف، نجد اليوم أنفسنا على وشك تحقيق رؤية عالم حال من تهديد الأسلحة الكيميائية.

وقد احتفلنا خلال هذا العام، بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. ومن بين الأنشطة المختلفة التي نظمت خلال السنة، احتفلنا بذلك الحدث البارز هنا في نيويورك، في الشهر الماضي، خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وشارك عدد كبير من الدول الأطراف، في شهادة على التزامها الراسخ بأهداف الاتفاقية. وأكد الاجتماع أيضا القيمة التي يوليها المجتمع الدولي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية باعتبارها واحدة من الصكوك المتعددة الأطراف الأكثر نجاحا، في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

كما أود بصفة خاصة التعبير عن تقديري للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على دعمه للحدث. وكانت مشاركته رمزا لاستمرار دعم الأمم المتحدة للاتفاقية، وزادت من قوة مهمتنا فيما يخص تخليص العالم بشكل دائم من خطر الأسلحة الكيميائية.

وكان موضوع الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده المنظمة "مرور خمس عشرة سنة على إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية: احتفال بالنجاح؛ والتزام بالمستقبل". وليس من المعتاد، أن يثير مشروع خاص بترع السلاح الاعتراف بالنجاح التام. إن أعضاء المجتمع الدولي الممثلين هنا في أعلى هيئة دولية، يستحقون التقدير الكامل، على دعمهم الثابت لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ويتمثل الرمز القوي الآخر لذلك الدعم في القرار السنوي المعتمد من قبل الجمعية العامة، بتوافق الآراء.

وأنا على يقين، بأنه بعد مرور ١٥ عاما على إنشاء اللجنة، سيتعهد المجتمع الدولي بالتغلب على آخر العراقيل التي تعترض بدء النفاذ. والقوة الوحيدة القادرة على إزالة تلك العقبات، هي اللجنة السياسية. واسمحوا لي أن أقتبس كلمات الرئيس كينيدي الواردة في خطابه الذي ألقاه في عام ١٩٦٢، بخصوص الجهود المبذولة في مجال الفضاء. "اخترنا الذهاب إلى القمر خلال هذا العقد، والقيام بباقي الأمور، ليس لأنها سهلة، بل لأنها صعبة". وهذه العبارات مهمة اليوم، كما كانت قبل ٥٠ عاما، الآن حيث يتعين علينا مرة أخرى التغلب بالحنكة السياسية على ما يعوقنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سعادة السيد أحمد أوزومكو، من أجل تقديم تقرير المنظمة.

السيد أوزومكو (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالإنكليزية): أرجوكم أن تتقبلوا سيدي تهنئي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين.

وقد تم تعميم التقرير السنوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن أنشطتها وبرامجها، وعن تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٠، ومشروع تقرير عام ٢٠١١ (انظر A/67/209). وسوف ألخص الجوانب البارزة لعملنا، الذي جعل من المنظمة على مر السنين، إحدى الأمثلة الناجحة للعمل المتعدد الأطراف. كما سأوجه الانتباه أيضا إلى الحاجة إلى مواصلة جهودنا الجماعية، من أجل ضمان تكيف المنظمة، فيما يخص التعامل بفعالية مع التحديات المستقبلية.

وفتح منذ خمسة عشر عاما، فصل جديد في تاريخ نزع السلاح. ودخلت حيز النفاذ أول معاهدة من نوعها تفرض حظرا كاملا على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل في ظل التحقق الدولي، وبوصف اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وثيقة قانونية، فقد كانت في حد ذاتها إنجازا متميزا. وجرى

العمل معا، من أجل تسهيل نقل مكان مرفق التدمير المتنقل من نانجينغ إلى ووهان، وتحضراً لإجراء عمليات اختبار في جيجاجوانغ. والاستعدادات جارية أيضا لبدء أعمال الحفر وعمليات الاسترداد في هربلاينغ.

واستمرت جهود التحقق المتعلقة بمنع ظهور الأسلحة الكيميائية من جديد، بدون انقطاع. وقد استكملنا ما يزيد عن ٣ ٣٠٠ تفتيش صناعي، ونهدف إلى زيادة تدريجية في تركيز وكثافة ونوعية الجهود التي نبذلها في ذلك المجال.

ويقع أكثر من ٩٨ في المائة من الصناعة الكيميائية في العالم في أراضي دول أطراف في الاتفاقية.

وننوّه بدعم الصناعات الكيميائية العالمية لأهداف الاتفاقية ونثني عليه. فهذا الدعم يعزز جانب بناء الثقة من جوانب الاتفاقية.

وقد وفرّ المفاوضون في اتفاقية الأسلحة الكيميائية للدول الأطراف أساساً يقوم على أربع ركائز. فيلى جانب ركيزتي نزع السلاح وعدم الانتشار، توافق الدول الأطراف في الاتفاقية على توفير المساعدة والحماية تجاه الأسلحة الكيميائية فيما بينها، وهي تلتزم بتعزيز الاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية تحت مظلة أنشطة التعاون الدولي.

وفي الفترة بين دخول الاتفاقية حيز النفاذ ونهاية عام ٢٠١١، كان هناك ٣ ٨٠٠ مستفيد من برامج التعاون الدولي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي مجال المساعدة والحماية تجاه الأسلحة الكيميائية، تنظم الأمانة التقنية للمنظمة الدورات وحلقات العمل بهدف توفير التدريب للخبراء الحكوميين ووحدات الاستجابة لحالات الطوارئ. والغرض من هذه البرامج هو بناء وتطوير القدرات الوطنية والإقليمية ونظم الاستجابة في حالات الطوارئ ضد استخدام الأسلحة

ونتيجة لجهودنا الجماعية، فإن التطلع إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية هو اليوم أقرب إلى التحقيق. وفي المجموع، أعلنت الدول الحائزة عما يناهز ٧٠ ٠٠٠ طن متري من الفئة ١ من الأسلحة الكيميائية. وتم من بين ذلك المجموع، إلى غاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تدمير ما يناهز ٥٥ ٠٠٠ طن متري، أو ٧٨ في المائة، في ظل إجراءات تحقق صارمة اتخذتها الأمانة التقنية للمنظمة.

ونظراً للكمية الكبيرة من المواد السامة، وارتفاع التكاليف، والاعتبارات البشرية والبيئية المأخوذة بعين الاعتبار، كان تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في بعض الحالات، أمراً صعباً للغاية. وتواصل الدولتان الحائزتان الرئيسيتان، وهما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، إحراز تقدم في اتجاه استكمال تدمير مخزوناتهما. ومن المرجح أن تستأنف ليبيا، التي أوقفت تدمير مخزونات أسلحتها الكيميائية في عام ٢٠١١، تدميرها في عام ٢٠١٣. لكن تلك الدول، لم تكن قادرة على التقيد بالموعد النهائي لتدمير أسلحتها الكيميائية.

وخلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف الذي عقد في العام الماضي، وافقت الدول الأطراف على حل بناء وتطوعي لتمكينها من مواصلة أنشطة التدمير، في ظل ظروف تتسم بالمزيد من الشفافية، وبالمزيد من تقديم التقارير. ولدى اتخاذ هذا القرار، أخذ المؤتمر بعين الاعتبار الالتزام الثابت الذي أبانت عنه الدول الأطراف، فيما يخص التدمير الكامل لمخزوناتهما المعلنة. ولا يساورني شك في أنها سوف تحترم أيضاً بشكل تام، روح ذلك القرار، وستتحرك بثبات في اتجاه استكمال المهمة في أقصر وقت ممكن.

كما تواصل تدمير الأسلحة الكيميائية التي خلقتها اليابان في الأراضي الصينية، على مدار العام. وأفادت كل من الصين واليابان أن مرفق التدمير المتنقل في نانجينغ قد انتهى من تدمير ما يزيد عن ٣٥ ٠٠٠ مادة. كما تواصل الصين واليابان

لأهداف الاتفاقية في مجال عدم الانتشار. وتعزيز النظام أمر ضروري للحفاظ على الثقة بفعالية الاتفاقية إزاء عودة الأسلحة الكيميائية إلى الظهور. وإن مواصلة صقل جهودنا المبذولة في مضمار التحقق من الصناعة وتكثيفها أكثر، مع التركيز على المرافق الأشد ارتباطا بموضوع الاتفاقية وغرضها، يظلان مهمة حاسمة بالنسبة إلى أوساط اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبمثل التطور السريع للصناعة الكيميائية على النطاق العالمي جانبا هاما آخر يقتضي منا مواصلة التركيز على التحقق من الصناعة. والتطورات التي يجب متابعتها بعناية، تتسم بالتداخل المتزايد، والتقارب المحتمل بين العلوم الكيميائية والبيولوجية، وإدماج الهندسة الكيميائية في علوم الحياة، ودمجها مع تكنولوجيا المعلومات. وثمة تكنولوجيات جديدة، مثل التكنولوجيا النانوية وإنشاء منهجيات جديدة في مجال الصناعة الكيميائية، يجب أن تبقى قيد الدراسة والمراجعة، لأنها تحتمل إساءة الاستخدام.

وإلى جانب التحقق من الصناعة، فإن رصد الواردات والصادرات من المواد الكيميائية ذات الصلة يشكل ركنا أساسيا من نظام عدم الانتشار التابع للاتفاقية. وتطالب اتفاقية الأسلحة الكيميائية الدول الأطراف بمراقبة جميع الصادرات والواردات من المواد الكيميائية المقررة عند تجاوز العتبات المعينة، وتقديم تقرير سنوي إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويتم في بعض الحالات اقتصار التجارة على الدول التي ليست أطرافا في الاتفاقية. ووفقا للمعلومات الواردة من الدول الأطراف، تطبق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نظاما لرصد الصادرات والواردات من المواد الكيميائية المقررة في جميع أنحاء العالم. وهذا الرصد جانب هام من جوانب تنفيذ الاتفاقية، وسيظل ذا أهمية بالغة في السنوات المقبلة. ومن المتوقع أن تعزز الدول الأطراف إجراءاتها وقواعدها المحلية بوصفها جزءاً من الجهد المبذول لإنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بطريقة محسنة.

الكيميائية أو التهديد باستخدامها. وقد استفاد من تلك البرامج ما يزيد عن ٢٢٠٠ مشارك حتى الآن.

وفي حين ينسب الفضل في تلك الانجازات إلى دولنا الأطراف عن جدارة، يجب أن نظل أيضا مدركين للتحديات التي تنتظرنا. فهي تحديات تنظيمية واستراتيجية. وحتى الآن، فقد خصص جزء كبير من مواردنا للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية. وينطوي التقدم الكبير المحرز في هذا المجال على الإلغاء التدريجي لذلك النشاط. ويؤثر هذا الأمر على متطلباتنا من الموارد البشرية، ويفرض إحداث تغييرات داخلية في الأمانة العامة. وتتمثل المهمة التي تنتظرنا في التأكد من فعاليتنا التشغيلية، ومن عدم تأثر قدرتنا على الاستجابة لحالات الطوارئ. وتشمل تلك الحالات المسؤولية عن إجراء عمليات التفيتش المباشرة في مهلة قصيرة، والتحقق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية عند الضرورة.

ويتمثل الهدف الرئيسي لجميع الدول الأطراف في كفاءة أن تظل الاتفاقية هامة وفعالة في تحقيق جميع أهدافها، وأن تتصدى بسرعة لتحديات المستقبل. وقد تم التفاوض على الاتفاقية قبل ما يقرب من عقدين من الزمان. ومنذ ذلك الحين، شهدت العلوم والتكنولوجيا تقدما كبيرا. لذلك، من الأهمية بمكان أن نقيّم المستوى الحالي لتطور العلوم وتكنولوجيا الإنتاج التي تشملها الاتفاقية، وأن نكيف نظام التحقق الذي نعتمده في صناعاتنا وفقا لذلك. وتم تكليف المجلس العلمي الاستشاري التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتقييم التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة، وتقديم المشورة إلى المدير العام بشأن تلك المواضيع. وأنا واثق من أن المجلس العلمي الاستشاري سيؤدي دوره في إنشاء حلقة الوصل اللازمة بين العلم والسياسة.

ويشكل نظامنا للتحقق من الصناعة، إلى جانب رصد بيانات التجارة في المواد الكيميائية ذات الصلة، العمود الفقري

إثبات التزامها بهذه الرؤية. ومن الطبيعي أن تشعر تلك الدول بالقلق إزاء اختيار قلة من الدول عدم المشاركة في هذا المشروع الذي يكتسي أهمية بالغة من حيث توفير الأمن، والاحساس بالشعور الإنساني النبيل الذي ينطوي عليه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مؤمن (بنغلاديش).

وعليه، فمن الطبيعي الشعور بالقلق إزاء امكانية استمرار وجود الأسلحة الكيميائية في أجزاء معينة من العالم بعد إعلان الدول الحائزة لتلك الأسلحة عن تدمير مخزونها المعروفة بصورة كاملة. وكان الإعلان مؤخرا من دولة في الشرق الأوسط عن حيازتها للأسلحة الكيميائية بمثابة تحدٍ للمعيار الدولي المقبول عالميا، الذي يعتبر أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها أمرا غير مقبول.

وهناك ثلاثة بلدان في الشرق الأوسط غير أعضاء في الاتفاقية. وكان من المقرر عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هذا العام وفقا للقرار الهام الذي اتخذته المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وقد طلب من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الإسهام في تلك العملية. وكخطوة أولى، قدمنا إسهامنا خطيا إلى ميسر ذلك الجهد. ولا نزال على استعداد لتقديم مزيد من الإسهام على النحو المطلوب. ويجدوني الأمل أن يساعد ذلك المسعى في تركيز الاهتمام على مسألة عالمية الاتفاقية في تلك المنطقة الحساسة. وسنواصل بذل جهودنا أيضا مع دول أخرى لا تزال غير أعضاء في الاتفاقية، وهي مهمة يمكننا أن نتلقى المساعدة فيها من الدول الأطراف التي تتمتع بعلاقات ودية وتعاونية في المناطق التي تنتمي إليها بقية البلدان.

ومن المتوقع تدمير نسبة ٩٩ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في غضون خمس سنوات. وتقتضي تلك الحقيقة، إلى جانب التحديات التي ذكرتها للتو، إعادة تركيز مواردنا وجهودنا من أجل كفالة أن تظل الاتفاقية حصنا

ومع ذلك، فإن التحقق من الصناعة والضوابط التجارية ليسا الوسيلة الوحيدة لتعزيز عدم الانتشار. ومما يُحتاج إليه هو إنشاء نظام صارم وفعال للردع ضد إمكانية الحصول على المواد الكيميائية السامة وسلاتها وتطويرها وإساءة استخدامها، في إطار الولاية القانونية الداخلية للدول الأعضاء. ويتعين على هذه الدول أن تكفل تحويل الحظر بموجب الاتفاقية إلى قوانين محلية تنطبق على جميع الأفراد أو الكيانات الأخرى العاملة في نطاق ولايتها أو سيطرتها.

ولا يزال أمامنا طريق طويل لنمضي فيه قبل أن نبلغ المرحلة التي تتمكن فيها جميع الدول الأطراف من إيجاد الأدوات اللازمة لتنفيذ الحظر وأحكام الاتفاقية بطريقة فعالة على الصعيد المحلي. ومع ذلك، تجدر الملاحظة أن الدعم المؤسسي الذي تقدمه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عبر مجموعة متنوعة من برامج الدعم له أثر إيجابي على الدول الأطراف فيها. وما فتئ دور الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأخرى في دعم مختلف البرامج التي تهدف إلى تحسين تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي ذا أهمية حاسمة.

وثمة مسألة أخرى حيوية بالنسبة إلى نجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نهاية المطاف هي عالميتها. فقد اقتربت الاتفاقية من بلوغ العالمية، بانضمام ١٨٨ عضوا إليها، غير أنها لم تصل بعد إلى مرحلة العالمية الكاملة. وقبل بضعة أيام، وجّه الأمين العام ووجهت أنا رسائل مشتركة إلى رؤساء دول أو حكومات البلدان الثمانية التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية. وشددنا على مدى أهمية انضمام تلك البلدان إلى الاتفاقية، كجزء من الهدف المتفق عليه دوليا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وكان ذلك الهدف المشترك حافزا لجميع الدول الأخرى لأن تقبل الالتزامات الواردة في الاتفاقية. وسواء كانت تلك الدول حائزة للأسلحة الكيميائية، أو كانت لا تملك منها ما تعلن عنه، فقد كرست جميعها الطاقة والموارد القيمة في سبيل

إلى المدى الطويل. على ضوء عملية الانتقال التي تنتظر المنظمة، من الواضح أن المؤتمر الاستعراضي يكتسب أهمية حاسمة.

أنا واثق من أن الجمعية العامة، التي تُمثّل فيها معظم الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لن تبيّ تدعم دعما كاملا ما نبذله من جهود متواصلة لضمان أن تظل الاتفاقية إلى الأبد حاجزا متينا دون عودة ظهور الأسلحة الكيميائية أو استخدامها في أي مكان في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان لعرض مشروع القرار A/67/L.5.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالروسية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان.

تؤيد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي اعتماد مشروع القرار A/67/L.5، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي". سوف يسهم اعتماده في زيادة تعزيز التعاون بين منظمينا وتطويره خدمة للسلام والاستقرار.

نحن نؤمن بأن الأمم المتحدة هي الهيكل الأساسي المتعدد الأطراف لتعزيز العلاقات الدولية والتعاون الدولي العادل. وهي تمتلك الشرعية العالمية والصلاحيات اللازمة للاستجابة على نحو كاف لشتى التحديات والتهديدات المعاصرة. من السمات الأساسية التي تميز المرحلة الحالية المتطورة من العلاقات الدولية تزايد نفوذ المنظمات الإقليمية. ونحن مقتنعون بأن العمل الفعال الذي تقوم به الهياكل الإقليمية في العالم الحديث يشكل عنصرا مهما في إنشاء نظام عالمي جديد. تسهم الجمعيات

منيعا ضد عودة ظهور الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، علينا أن نستجيب إلى تطلعات الدول الأطراف التي تدرك البيئة الأمنية الجديدة والتحديات التي تخلقها. ويشكل الخطر الذي تمثله الجهات الفاعلة من غير الدول مصدر قلق كبير. وتتمتع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالعديد من المزايا في ما يتعلق بقدرتها على تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف التي تتصدى لتلك التهديدات. ويقتزن النظام الشامل الذي يعمل جيدا لمكافحة الأسلحة الكيميائية بالمعارف والخبرات التي هي إما متوفرة لدينا، أو يمكن الوصول إليها. وعملنا مع الدول الأطراف وسلطاتها الوطنية يخلق قنوات الاتصال والشبكات التي يمكن أن تيسر الجهود الوطنية في سياق أوسع نطاقا من جهود مكافحة الإرهاب، أو تلك المحددة المعنية بالسلامة الكيميائية والمسائل الأمنية - وهو مجال تشهد فيه برامجنا زيادة مطردة.

ويشكل الأمن ازاء التهديد الكيميائي بنطاقه الاوسع مجالا آخر أيضا يتجلى فيه تعاون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع الأمم المتحدة بشكل ملموس، بما في ذلك دعمنا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ودعمنا لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وهما مجرد مجالين هامين على سبيل المثال. كما أبرمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤخرا ترتيبات مع الأمم المتحدة مكاملة لاتفاق العلاقة القائم بينهما.

ويحدد الترتيب الطرائق اللازمة لإجراء تحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دولة ليست طرفا في الاتفاقية، إن طلب الأمين العام ذلك.

سوف يتيح المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، المقرر عقده في نيسان/أبريل من العام المقبل، لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرصة مهمة لمواصلة تشذيب أولوياتها وغاياتها وأهدافها ورسم المسار للمستقبل على المدى المتوسط

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على المزيد من الدعم المتبادل والتقدم. كما تشارك المنظمة في تنفيذ إعلان استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وكان التوقيع على مذكرة تفاهم بين أمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي وإدارة عمليات حفظ السلام بمنظمة الأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، آخر مساهمة رئيسية في التضامن المتنامي بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. تتيح تلك الوثيقة الفرصة للتعاون العملي في مجال تعزيز السلام.

نحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في صياغة مشروع القرار A/67/L.5 ودعمته. سيعطي اعتماده بالتوافق دفعة قوية لزيادة تعزيز التعاون الشامل بين المنظمتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا لعرض مشروع القرار A/67/L.6.

السيد سيرجيف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن زملائي، ممثلي الدول الثماني عشرة الأعضاء في مبادرة وسط أوروبا، وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار - ألبانيا، وإيطاليا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا - أتشرف بأن أعرض مشروع القرار A/67/L.6، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة وسط أوروبا".

وأود أن أشكر الممثلين على مداخلتهم، وأن أرحب بالمساهمة الشخصية للأمين العام لمبادرة وسط أوروبا، والسفير الألماني غيرهارد فانزلتر، فضلا عن أمانة مبادرة وسط أوروبا على ما قدموه من مساعدات قيمة في صياغة هذه الوثيقة.

يتزامن عام ٢٠١٢ مع الرئاسة الأوكرانية لمبادرة وسط أوروبا. أننا نعتبر مشروع القرار خطوة إلى الأمام، بعد أن مُنحت منظمتنا مركز المراقب بموجب القرار ١١١/٦٦، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

والمنظمات الفرعية، بما فيها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، إسهاما كبيرا في تلك العمليات في إطار رابطة الدول المستقلة.

وتضطلع منظمة معاهدة الأمن الجماعي بدور أساسي في كفالة السلام والاستقرار في المناطق الواقعة في نطاق مسؤولياتها. لقد أنشئت المنظمة لتكون أساسا سياسيا وقانونيا لتبادل المساعدات والتصدي للعدوان الخارجي، وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تغيرت المنظمة تغيرًا نوعيًا، وأصبحت عنصرا حاسما في تشكيل نظام الأمن الجماعي في أوروبا وآسيا. واليوم، أضحت منظمة معاهدة الأمن الجماعي هيكلًا متعدد الوظائف لديه القدرة على الاستجابة على نحو كاف لمجموعة واسعة من التهديدات والتحديات في العالم الحديث.

تسهم المنظمة إسهاما كبيرا في محاربة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والهجرة غير القانونية، تحقيقا لجملة أهداف من بينها توطيد الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى. تتفق تلك الأنشطة، التي تقوم بها الدول الأعضاء في إطار المنظمة، مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ونخطط علماء، مع الارتياح، بالتطور التدريجي للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مُنحت منظمة معاهدة الأمن الجماعي مركز المراقب في الجمعية العامة. لقد أكدت أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في القرار ٦٤/٢٥٦، الذي اعتمد في آذار/مارس ٢٠١٠، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وأعرب عنها مرة أخرى في التوقيع على الإعلان المشترك بشأن التعاون بين منظمتينا.

في عام ٢٠١١ عقدت سلسلة من الاجتماعات المنتظمة بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وتدل الجهود المشتركة الوثيقة بين المنظمة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، ومكتب الأمم

الى تسليط الضوء على أهمية استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق التحقق من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، وتعمل على الحيلولة دون عودة ظهور الأسلحة الكيميائية من خلال عمليات تفتيش الصناعات، وتعزز استخدام الكيميائي في الأغراض السلمية للأنشطة غير المحظورة. بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، عن طريق التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، ضمن أمور أخرى.

وهناك في الوقت الحاضر ١٨٨ دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي بالتالي أعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وثمة أمل وطيد في اتخاذ مزيد من الخطوات نحو إضفاء الطابع العالمي عليها في المستقبل القريب. ولقد احتفلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشائها، فأقامت على السواء احتفالا في لاهاي، وعقدت اجتماعا رفيع المستوى هنا في الأمم المتحدة بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي نيسان/أبريل من العام المقبل، سيعقد في لاهاي المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ويشير مشروع القرار الى هذه الأحداث، بالإضافة إلى أخذ العلم بالتقرير السنوي للمنظمة.

وأعرب عن الأمل في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما حدث في مناسبات سابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل كوستاريكا كي يعرض مشروع القرار A/67/L.8.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يشرف كوستاريكا، بوصفها الرئيسة الحالية للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تعرض مشروع القرار A/67/L.8، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة

تعلق أوكرانيا والدول الأعضاء في المبادرة أهمية كبيرة على تعزيز التعاون الإقليمي في الإطار المبادرة، وفي جميع ميادين عملها، ونؤكد على أهميته بالنسبة للتعاون مع عموم مناطق بحر البلطيق، ونهر الدانوب، والبحر الأدرياتيكي، والبحر الأسود. يتمثل الأساس المنطقي وراء أحكام مشروع القرار في أن المبادرة تسعى للتعاون مع جميع المؤسسات والمنظمات الدولية الرئيسية. لدينا في الوقت الحاضر علاقات عمل مع أكثر من ١٥ من المنظمات الدولية والإقليمية.

تتعاون المبادرة مع الأمم المتحدة وكيانها الخاصة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة. وتسلم المبادرة بالتزامها بالمساهمة في طائفة واسعة من البرامج والمبادرات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المتخصصة، فضلا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتعزز المبادرة المحافظة على زخمها الحالي وزيادة تكثيف اتصالاتها وعملها التعاوني مع الأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. بالنيابة عن الدول الأعضاء في المبادرة، أود أن أنقل مناشدتنا المشتركة إلى الجمعية العامة لتدعم، بتوافق الآراء في دورتها السابعة والستين، مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة وسط أوروبا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل هولندا لعرض مشروع القرار A/67/L.7.

السيد دورهوت (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخذ الكلمة لأعرض مشروع القرار A/67/L.7، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية".

وهولندا، البلد المضيف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تفعل ذلك بالنيابة عن قرابة ٣٢ من مقدمي مشروع القرار. ويهدف مشروع القرار هذا الذي يجري تقديمه مرة كل سنتين

وتشكر كوستاريكا الوفود على دعمها من حيث المشاركة في تقديم مشروع القرار. ونأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء كدليل واضح على التزام الدول الأعضاء بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأهدافها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي كي يعرض مشروع القرار A/67/L.9/Rev.1.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية - جمهورية بيلاروس، وجمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية طاجيكستان، والاتحاد الروسي - كي أعرض مشروع القرار A/67/L.9/Rev.1، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية". إن مشروع القرار هذا يستند إلى القرارات ذات الصلة من الدورتين الثالثة والستين والخامسة والستين للجمعية العامة، ويبيّن التقدم المحرز في تطوير عمليات التكامل داخل المجال الأوروبي - الآسيوي.

منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١١، يعمل اتحاد جمركي بكامل طاقته بين روسيا وبيلاروس وكازاخستان، وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، دخل ١٧ اتفاقاً حيز التنفيذ لإنشاء المجال الاقتصادي الموحد. وتتمثل مهمته الرئيسية في كفالة حرية الحركة بالنسبة إلى الخدمات، ورأس المال، وقوة العمل.

وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١١، بدأت اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية عملها كهيئة تنظيمية دائمة موحدة للاتحاد الجمركي، وللمجال الاقتصادي الموحد. وثمة خطوة هامة تمثلت في اعتماد روسيا وبيلاروس وكازاخستان، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الاعلان المعني بالتكامل الاقتصادي الأوروبي الآسيوي، وهو نوع من خارطة الطريق لتحقيق مزيد من التكامل والتعاون في شكل اتحاد جمركي

التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". ومشروع القرار يهدف إلى كفالة بقاء هذا البند الهام مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة، نظرا للدور الرائد الذي يقوم به نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحقق زيادة كبيرة في تعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق حظر التجارب النووية وتطوير الأسلحة النووية. وفي السنوات الخمس عشرة منذ فتح باب التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة، وقّعت عليها ١٨٣ دولة وصدّقتها ١٥٧ دولة. ويمكن اعتبار هذه الدرجة من الدعم نجاحاً حقيقياً بالمقارنة مع معظم المعاهدات. إلا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن، لأن ثماني دول من المرفق ٢ لم تصدّق عليها بعد. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي في المستقبل القريب من تحقيق الهدف المنشود ألا وهو دخولها حيز التنفيذ، وأن تصبح أحكام المعاهدة الملزمة قانوناً حقيقة واقعة. وعلينا واجب بذل جميع الجهود اللازمة لتحقيق تلك الغاية. وفي هذا السياق، إن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر أساسي.

ونزع السلاح وعدم الانتشار هما من الأولويات الأساسية للسياسة الخارجية في كوستاريكا. لذلك، نرحب بتطوير نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي أوشك على العمل. ونود أن ننوّه بالأعمال المكثفة والمنجزات التي حققتها الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية، وبالقيادة التي تحلّى بها تيبور توث، الأمين التنفيذي، في السنوات السبع والنصف الماضية. فسوف يتنحى السيد توث في تموز/يوليه من العام المقبل، ولكننا على يقين من أننا سنراعي الإرث الذي خلفه وتذكر الجهود الدؤوبة التي بذلها. ونحن نتمنى كل النجاح لخلفه، السيد لاسينا زيربو، ممثل بوركينا فاسو.

مشروع القرار A/67/L.10، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية"، بالنيابة عن البلدان التالية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

وفي مشروع القرار، تسلم الجمعية العامة بضرورة توثيق التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجامعة الدول العربية من أجل تحقيق الغايات والأهداف المشتركة للمنظمتين. ويتضمن مشروع القرار أيضا أن الجمعية العامة ترحب بانعقاد اجتماع مجلس الأمن الرفيع المستوى بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6841)، الذي أكد على المبدأ الهام الوارد في الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛ وترحب بالبيان الرئاسي (S/PRST/2012/20) الذي أصدره مجلس الأمن لدعم ما أعربت عنه الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من عزم على تعزيز التعاون بينهما على صعيد جدول أعمال موسع يشمل شواغلها أو شواغلهم أطراف متعددة.

كما يتضمن مشروع القرار طلب الجمعية العامة إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية استعراض آليات التعاون القائمة ووضع توصيات ومقترحات بغرض تحديث تلك الآليات وتعزيزها. أدعو الجمعية العامة لاعتماد مشروع القرار هذا A/67/L.10 بدون تصويت باعتباره قرارا للدولة العادية السابعة والستين للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أدعو الجميع إلى تأييده.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمثلة بيليز التي ستتولى عرض مشروع القرار A/67/L.11.

السيدة كوي - فيلسون (بليز) (تكلمت بالإنكليزية): إذ أتكلم باسم بليز بصفتها رئيسة مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/67/L.11، المعنون

ومجال اقتصادي موحد. وهذا يحدد الأهداف الطويلة الأجل للتكامل الاقتصادي الأوروبي الآسيوي، بما في ذلك الإعلان المتعلق بإنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وبعد أن نالت الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية مركز مراقب في الجمعية العامة عام ٢٠٠٣، تتعاون الجماعة تعاوناً وثيقاً مع منظومة الأمم المتحدة بشأن معظم ولاياتها ومجالات نشاطها. وفي هذا الصدد، يلاحظ مشروع القرار التقدم الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية صوب التعاون مع اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتعلق الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية أهمية كبيرة على التكامل الاقتصادي الإقليمي استناداً إلى قواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية، وتدعم المزيد من الجهود لتعزيز التعاون النافع والداعم بشكل متبادل مع الأمم المتحدة من أجل معالجة المسائل الأساسية التي يتناولها مجتمعنا المحلي.

ونود أن نشكر جميع الوفود التي شاركت في العمل المتعلق بمشروع القرار، وندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة في تقديمه. وتنطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل السودان كي يعرض مشروع القرار A/67/L.10.

السيد عثمان (السودان): يشرفني بصفتي رئيساً لمجموعة الدول العربية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أن اعرض

ويعكس مشروع القرار المعروض علينا حالة تنفيذ اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية للفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢. وتشمل أنواع التعاون بين المنظومة الاقتصادية ومنظومة الأمم المتحدة مشاركة ممثلي مختلف كيانات الأمم المتحدة كمتكلمين أو ضيوف في اجتماعات المنظومة الاقتصادية والجمعيات، والرعاية المشتركة للبرامج الإقليمية وتطويرها، بما في ذلك البرنامج الإقليمي للتجارة والاستثمار والمسائل الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١٢.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، شاركت وكالات الأمم المتحدة في ٧٨ اجتماعا إقليميا نظمته المنظومة الاقتصادية بشأن مسائل مثل الصحة، والتكامل الإقليمي والتجارة والتعاون الإنمائي، والاستجابة للكوارث الطبيعية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتشريعات المتعلقة بالفضاء الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات. وشمل آخر تلك الاجتماعات، الاجتماع بشأن التعاون الإقليمي في مجال الأمن الغذائي، الذي عقد الشهر الماضي في بليز، مشاركة منظمة الأغذية والزراعة جنبا إلى جنب مع صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري التابع لمجموعة الـ ٧٧. وتتطلع المنظومة الاقتصادية إلى استمرار التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وتقدر دعم الجمعية العامة لزيادة تكثيف وتعزيز علاقتها مع الأمم المتحدة.

وفي الختام، يشكر وفد بلدي جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار للتمكن من اعتماده بدون تصويت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا ليعرض مشروع القرارين A/67/L.12 و A/67/L.13.

”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“.

وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أدخل تصويبا شفويا على نص مشروع القرار. والإشارة في الفقرة الثانية من الديباجة إلى ”المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية“ ينبغي أن يكون نصها كما يلي: ”المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“. ومنذ تقديم مشروع القرار، انضمت البرازيل وبربادوس وبوليفيا وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وجورجيا وغواتيمالا وكولومبيا ونيكاراغوا إلى قائمة الدول المقدمة له.

وتحظى المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعضوية ٢٨ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي توفر منتدى لتلك البلدان للتشاور والتنسيق بهدف التوفيق بين مواقفها واستراتيجياتها المتعلقة بالمسائل الاقتصادية في الهيئات الدولية أو مع بلدان ثالثة، فضلا عن التشاور بشأن التعاون والتكامل فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد عولت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التعاون مع الأمم المتحدة باعتباره وسيلة لتحقيق أهداف جدول أعمالها الإقليمي. وفي ذلك الصدد، استفادت المنظومة الاقتصادية، منذ إنشائها في عام ١٩٧٥، من التعاون مع عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وفي الآونة الأخيرة، مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ويمكن إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المنظومة الاقتصادية والدول الأعضاء فيها من إنشاء إطار للتعاون فعال ومثمر.

البنية التحتية في المنطقة. وتسعى الدول الأعضاء في المنظمة إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة، من بين أمور أخرى، بإزالة الحواجز التجارية، وتعزيز التجارة فيما بين بلدان المنطقة، والاستخدام الفعال للإمكانيات الإقليمية الزراعية والصناعية الخاصة بها، والتعاون في مجال مكافحة المخدرات. وتشعر الدول الأعضاء في المنظمة بشكل عام بالسرور من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الفنية والمالية لها، ولتشجيع الدعم المستمر لها في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك الطاقة والتجارة والنقل ومكافحة المخدرات.

وأخيراً، نود أن نشكر مقدمي مشروع القرار والدول الأعضاء الأخرى على مشاركتها البناءة وتعاونها خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرارين. ونأمل أن يعتمد مشروع القرارين بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان لتولى عرض مشروع القرار A/67/L.15.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره المعنون، "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى" (A/67/280)، الذي يعطينا رؤى عميقة عن التطورات الأخيرة في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما فيها منظمة شنغهاي للتعاون.

وبالنيابة عن المقدمين الذين يمثلون الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون - الاتحاد الروسي، أوزبكستان، الصين، طاجيكستان، كازاخستان وبلدي قيرغيزستان - يشرفني أن أقدم مشروع القرار A/67/L.15، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون". ويستند مشروع القرار إلى القرار السابق للجمعية العامة ١٢٤/٦٥، ولكنه يشمل عدة عناصر جديدة تجسّد النشاطات الأخيرة للمنظمة، فضلاً عن تطوّر تعاونها مع الأمم المتحدة.

السيد إير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تود تركيا أن تتولى عرض مشروع قرارين بشأن التعاون الإقليمي، وهما مشروع القرار A/67/L.12، المعنون، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود"، ومشروع القرار A/67/L.13، المعنون، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي". وتؤمن تركيا إيماناً راسخاً بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وهاتين المنظمتين سيسهم بشكل إضافي في التصدي للتحديات الإقليمية وتحقيق التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه تعزيز السلام والاستقرار والأمن.

وأطلقت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود قبل ٢٠ عاماً بوصفها مبادرة إقليمية، ذات رؤية لتعزيز السلام والاستقرار والحوار والازدهار في منطقة البحر الأسود عن طريق التعاون الاقتصادي. وهي تمثل منطقة يبلغ عدد سكانها ٣٥٠ مليون شخص بقدرات للتجارة الخارجية تزيد على ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. ومنطقة البحر الأسود الكبرى هي ثاني أكبر مصدر للنفط والغاز الطبيعي في العالم ولديها احتياطات معادن ثرية ومؤكدة. وهناك فرص كبيرة للتعاون المتزايد بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والأمم المتحدة، لا سيما في المجالات ذات الأولوية الرئيسية بالنسبة لتركيا، الرئيس الحالي للمنظمة، مثل النقل والطاقة المستدامة والتجارة والاستثمار والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، فضلاً عن مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة.

ومنظمة التعاون الاقتصادي منظمة حكومية دولية تتألف من سبعة دول آسيوية وثلاث دول أوروبية آسيوية. وعلى مدى العقدين الماضيين، عملت المنظمة على تسريع وتيرة التنمية الإقليمية باستخدام البنية التحتية القائمة وتعزيز الصلات فيما بين دوائر الأعمال التجارية. وتهدف المنظمة إلى الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة في معالجة العجز المؤسسات وعجز

وختاماً، اسمحو لي أن أعرب عن الأمل الصادق لدى مقدمي مشروع القرار بأن يتم اعتماده بالإجماع ثانية، كما كانت الحال مع قراري العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

السيد غوميندي (موزامبيق) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي دولها الأعضاء هي أنغولا، البرازيل، البرتغال، تيمور - ليشتي، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، غينيا - بيساو وبلدي موزامبيق. وأود أن أذكركم بأهمية اللغة البرتغالية في الشؤون الدولية، إذ توحد ٢٤٠ مليون نسمة في ثمانية بلدان وأربع قارات، وأن أسلط الضوء على الالتزام السياسي لهذه الجماعة بتعزيز استخدام البرتغالية في المنظمات الدولية والإقليمية، بما يشمل الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (انظر A/67/280)، الذي يجسد الآثار الإيجابية للأعمال المشتركة التي تحققت خلال السنتين الماضيتين. والقرار ١٣٩/٦٥، الذي اتخذته الجمعية في دورتها الخامسة والسنتين عام ٢٠١٠، أشار مع التقدير إلى أن تلك الدينامية تجسد أيضاً الشراكة المعززة بين الدول الأعضاء في الجماعة والأمم المتحدة، بما يشمل وكالاتها.

وقد ظلت منظومة الأمم المتحدة شريكة هامة، ماضية بنشاط بعلاقاتها التعاونية مع جماعتنا عبر إجراءات سياسية ودبلوماسية متضافرة. وبالمثل، يتجلى هذا التعاون بوضوح في عدة مجالات حيوية تسهم إسهاماً كبيراً في تنمية بلداننا، ولا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والإدارة العامة والعلوم والتكنولوجيا وسواها.

والجماعة والدول الأعضاء فيها ضالعة بشكل عميق في تنسيق الجهود مع الأمم المتحدة والجهات الشريكة الدولية الأخرى، بهدف استعادة الاحترام لحقوق الإنسان،

والعناصر الجديدة في الديباجة تسلط الضوء على جهود الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون وتطلعاتها التالية بين أمور أخرى: تحويل منطقة المنظمة إلى منطقة للسلام الدائم، والصداقة، والازدهار والوثام؛ توطيد الاستقرار والأمن والمساهمة في صون السلام والأمن الدوليين؛ دعم إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، يشمل آسيا الوسطى؛ تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، بوسائل منها الجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون؛ مواصلة دعم الشعب الأفغاني في بنائه لأفغانستان؛ معالجة الأمن المعلوماتي الدولي وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

كما ترحب البنود الجديدة بمذكرة المفاهيم بين الأمانة العامة لمنظمة شنغهاي للتعاون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يسعى بفعالية إلى مكافحة إنتاج المخدرات الأفغانية المنشأ وتجارها والاتجار بها، ومعالجة البروتوكول المتعلق بالتعاون بين المكتب المشار إليه والجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. وهو يدرك أهمية تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات للفترة الممتدة بين العامين ٢٠١١ - ٢٠١٦ وخطة عمل منظمة شنغهاي للتعاون، بصفتها آلية فعّالة للتعاون الإقليمي في مكافحة المخدرات.

إنّ الفقرة رقم ١ المستكملة من مشروع القرار تنوّه بالدور الهامّ لمنظمة شنغهاي للتعاون في ضمان السلام والتنمية المستدامة، والنهوض بالتعاون الإقليمي وتعزيز حُسن الحوار والثقة المتبادلة، وتُحيط علماً بالأنشطة ذات الصلة لمنظمة شنغهاي للتعاون.

ومشروع القرار هو خلاصة عدة جولات من المشاورات غير الرسمية التي أجرتها فيرغيزستان بصفتها الرئيسة الحالية للمنظمة. ونود أن نعتنم هذه الفرصة لكي نشكر جميع الوفود على مشاركتها الفعّالة ومساهماتها القيّمة في صياغة النص.

وأودّ أن أختتم ملاحظاتي بتأكيد عزم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على تعزيز شراكتها مع الأمم المتحدة، سعياً إلى بلوغ الأهداف المشتركة، بما يشمل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن التزامنا بمواصلة القيام بدور إيجابي في صياغة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٥، بموجب الإطار الذي تمّ التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

السيد ماكلي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ، وأن أنضمّ إلى الآخرين في شكر الرئيس على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم، وشكر الأمين العام على تقريره (A/67/280).

إن العامين اللذين انقضيا منذ مناقشتنا الأخيرة لهذا البند من جدول الأعمال كانت لهما أهمية بالنسبة للعلاقات بين أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة. في عام ٢٠١١، احتفل منتدى جزر المحيط الهادئ، بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيسه خلال اجتماعه السنوي الذي عقده قادة المنتدى في أوكلاند بنيوزيلندا. وطيلة العقود الأربعة الماضية، قدم المنتدى مساهمة كبيرة للتكامل الإقليمي والتعاون، وقد ساعد على تطوير رؤية مشتركة وتنسيق للعمل نحو تحقيق التنمية المستدامة، والتخفيف من وطأة الفقر، وصون السلم والأمن في منطقة المحيط الهادئ.

إن الأمم المتحدة ما فتئت شريكا هاما في تلك المساعي، ومن المناسب أن اجتماع الذكرى السنوية الأربعين تميز أيضا بزيارة تاريخية قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنتدى، وهي أول زيارة من هذا النوع على الإطلاق، وقد جاءت بعد أربعة عقود من الدعوات. يشعر قادة المنتدى بعميق الامتنان للأمين العام لتجشّمه عناء رحلة طويلة لمنطقتنا، ويعربون بنفس القدر عن امتنّانهم لقيامه أيضا بزيارة عدة بلدان أخرى

والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في غينيا - بيساو، باعتبار ذلك جزءاً من التزامها السياسي. وفي هذا الصدد، نستذكر قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، وضرورة الموازنة بين مواقف الجهات الشريكة الإقليمية والدولية المعنية، برعاية الأمم المتحدة، بغية تعزيز عودة غينيا - بيساو إلى النظام الدستوري عبر عملية سياسية شاملة، تبقى جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ملتزمة بها التزاماً كاملاً.

وإذ تأخذ الدول الأعضاء في هذه الجماعة التحديات التي تواجه العالم اليوم في الحسبان، وتُراعي المبادئ التوجيهية التي أرستها الأمم المتحدة في ما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فإنها تطلق مبادرات هامة تهدف إلى تحسين حياة مواطنيها. وفي هذا السياق، جاء المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الذي عُقد في مابوتو في ٢٠ تموز/يوليه بعنوان "جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وتحديات الأمن الغذائي والتغذية"، ليؤكد مجدداً التزام الجماعة بتنفيذ حقّ الإنسان في الغذاء الكافي.

وكان التطور الهامّ الآخر اتفاق المبادئ لإنشاء المركز الدولي للبحوث بشأن تغيّر المناخ للبلدان الناطقة بالبرتغالية وأفريقيا، الذي وُقِع في براغانكا، البرتغال، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٠، والذي كان هدفه الرئيسي تعزيز البحوث التطبيقية في علوم الأرض البيئية في إطار الجماعة. وقد تقرر أن يكون مقرّ المركز في الرأس الأخضر. وهذه أعمال هامة جداً، تسعى الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية إلى إشراك منظومة الأمم المتحدة فيها.

واسمحوا لي أن أعثّم الفرصة لكي أذكّر أنّ الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ستقدّم إلى الدورة الحالية في المستقبل القريب مشروع قرار بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية"، ونحن بتواضع نطلب دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والتشجيع على العمل المنسق في منظومة الأمم المتحدة بأكملها بشكل يتماشى تماما مع الاحتياجات والأولويات الوطنية والإقليمية. وكان من بين المسائل الأخرى التي تم تحديدها في تلك المناقشات الصعوبات التي تواجهها الدول الصغيرة في جهودها للوفاء بالالتزامات المرهقة المتعلقة بالإبلاغ الدولي واهمية جمع البيانات والإحصاءات الكافية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها، كمؤشرات لتوجيه جهود التنمية الوطنية.

في الأشهر المقبلة، نتطلع إلى العمل مع شركائنا في منظومة الأمم المتحدة للنهوض بتلك المناقشات والترتيب لعقد اجتماع آخر مع الأمين العام في أقرب فرصة ممكنة لاستعراض التقدم المحرز. فالتحديات كبيرة التي تواجهها الدول الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ، ولكن تم تحقيق خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة تمثلت في ضمان الاستماع إلى بلدان منطقة المحيط الهادئ بصوت مرتفع وواضح فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لأعضاء المنتدى. وبالإضافة إلى تعاوننا من خلال منتدى جزر المحيط الهادئ، عمل العديد من أعضاء المنتدى من خلال تجمعات من قبيل دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة لضمان الابقاء على مشاركة منطقتنا في المناقشات العالمية التي تؤثر تأثيرا شديدا على مصيرنا الجماعي، وهي منطقة يرى الكثيرون بأنها على هامش العالم، لكنها تعتبر وطنا بالنسبة لنا. وسوف نضمن بأن يكون صوت دول منطقة المحيط الهادئ مدويا وواضحا.

السيد أليمو (إثيوبيا): أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. بصفتي ممثلا لإثيوبيا وكوني أتكلم باسم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، أود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات عن هذا البند من جدول الأعمال (A/67/280).

أعضاء في المنتدى، بما في ذلك اثنان من أصغر البلدان الأعضاء وأشدّها ضعفا في أسرتنا الإقليمية.

وبالنسبة للذين لم يشهدوا الحقيقة مباشرة، من المستحيل وصف التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتنا من حيث حجمها وعزلتها وشدة ضعفها. وبالمثل، من الصعب للمرء أن يشرح للذين لم يلمسوا الخطر الوشيك الذي يمثله بالفعل تغير المناخ على سبل العيش والأمن، بل في الواقع على وجود العديد من المجتمعات المحلية في منطقة المحيط الهادئ. ونشكر الأمين العام على الوقت الذي كرسه ليقف بنفسه شخصا شاهدا على تلك الحقائق، ونقل تلك التجارب إلى نيويورك وإلى جمعية أعضاء الأمم المتحدة الأوسع. كانت زيارة الأمين العام أيضا إطارا لإعداد بيان مشترك لأول مرة على الإطلاق بين الأمين العام للأمم المتحدة وقادة المنتدى. ذلك البيان أوضح الأولويات الرئيسية لدول المنتدى في الأمم المتحدة، وحدد مجالات تعزيز التعاون ووفر إطارا للمزيد من المشاركة المحدية على الصعيدين العادي والرفيع المستوى بين أعضاء المنتدى والأمم المتحدة.

في أيلول/سبتمبر من هذا العام شهدنا حدثا تاريخيا آخر الأول من نوعه في العلاقات بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وهي أول قمة تعقد على الإطلاق في نيويورك بين قادة المنتدى والأمين العام للأمم المتحدة. وتضمن ذلك الاجتماع أيضا مشاركة عدد من وكلاء الأمين العام ورؤساء عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة ناشطة في منطقتنا. واحتُتمت بيان مشترك آخر، ورد بتفاصيل أكثر في مجالات يود فيها أعضاء المنتدى تعميق مشاركتنا مع الأمم المتحدة.

إن العديد من القضايا التي تم تحديدها في تلك المناقشات لضمان مشاركة فعالة من جانب الأمم المتحدة في منطقتنا مألوفة للدول الصغيرة في كل مكان، وليس أقلها التحدي المتمثل في ضمان وجود ملائم وفعال للأمم المتحدة في الميدان

والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، بما في ذلك فيما يتعلق بقضايا التنمية الأوسع نطاقاً، من المهم جدا لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي الذي أنشئ في عام ٢٠١٠ أن يكون أكثر فعالية. لقد برهن ذلك المكتب فعلا بأن تأسيسه أضاف قيمة إلى التعاون بين المنظمتين، ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير في ذلك المجال.

أود أن اختتم كلمتي بالتأكيد على نقطة هامة جدا تتعلق بما وصلت إليه أفريقيا حالياً في جهودها الرامية إلى إحراز تقدم في القضاء على الفقر، وهو أحد الأهداف الشاملة للمجتمع الدولي، كما جرى تأكيده مجدداً مرة أخرى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة.

وينبغي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد أن يحدث أثراً، لا سيما بالتركيز على أقل البلدان نمواً، ويقع معظمها في أفريقيا. وينبغي تعزيز التعاون الوثيق فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في تلك المجالات أيضاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٥/٥٤ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

السيد تفريكون (منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشير إلى بعض التطورات الهامة التي حصلت في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود منذ اتخاذ القرار ١٢٨/٦٥ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. واحتفلت المنظمة بذكرها السنوية العشرين في تموز/يوليه. وفي مؤتمر قمة الذكرى السنوية العشرين للمنظمة في اسطنبول، اعتمد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة إعلاناً يجدد التأكيد على إيمانهم بان التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف يسهم في تعزيز السلام والأمن. بما يعود بالفائدة على منطقة البحر الأسود.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة، تطوراً مشجعاً في زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الصعيدين الاستراتيجي والعملي جزء هام من هذا الاتجاه الناشئ. ويسرنا حقاً أن نلاحظ التطور الإيجابي في العلاقات بين الأمم المتحدة، من جهة، والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من الجهة الأخرى.

ترحب إثيوبيا باعترام النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز درجة أوثق من التعاون. ونلاحظ مع التقدير أنه تم في السنوات القليلة الماضية القيام بخطوات واسعة في مجالي الدبلوماسية الوقائية المشتركة وصنع السلام. إن ذلك التطور الطيب ما برح يزداد منذ ٢٠١٠، بعد أن قام الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتدشين فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن. على الرغم من أنه لا يزال يتعين فعل المزيد في جميع المناطق، لا سيما في الصومال، فقد تم إنجاز الكثير من خلال التعاون بين المنظمتين في الصومال والسودان وجنوب السودان، وفي حالات أخرى.

من الواضح، على سبيل المثال، أن الاتحاد الأفريقي يعتمد بدرجة كبيرة على ما لديه من علاقة عمل وثيقة مع المنظمات دون الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. لذلك، من الحيوي لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، إيلاء اهتمام وثيق لمبدأ التفويض المرنة في تطبيق المبادئ الأساسية التي تنظم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. هذا أمر في غاية الأهمية، لا سيما في مجال منع نشوب الصراعات وحلها وفي مجال بعثات دعم السلام المتزايدة.

ويسرنا في الواقع أن نشهد تحسناً كبيراً في الحوار بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكانت التطورات الأخيرة مشجعة. ومع ذلك، لكي يتحقق تعاون مثمر حقاً بين الأمم المتحدة

البحرية السريعة في منطقة البحر الأسود، وبدء نفاذ المذكرتين في أواخر عام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، أُطلق في عام ٢٠١٠ مشروع لتسهيل نقل المواد الخام في منطقة البحر الأسود.

إن منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ملتزمة بالتعاون المثمر مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، لا سيما نحو تطوير المشاريع العملية والمركزة على النتائج في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ولا تزال المنظمة تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية بتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة على أساس توازن واتساق العلاقة بين الاحتياجات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة، على النحو الوارد في الوثائق التي اعتمدت في منابر الأمم المتحدة المختلفة، مثل المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢.

ويمثل استمرار تنفيذ برنامج تشجيع التجارة والاستثمار في منطقة البحر الأسود - وهو مشروع الشراكة الأول بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي بدأ في عام ٢٠٠٦ - نموذجاً طيباً للتعاون الملموس للمنظمتين. ونجم التعاون المثمر بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٨ عن وضع واعتماد خطة العمل الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود من أجل تعزيز استجابة العدالة الجنائية للتجار بالبشر في منطقة البحر الأسود في إطار المشروع المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة.

وأصبحت المنظمة عضواً في فريق أصدقاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات في عام ٢٠٠٩ بغية الإسهام في تحقيق أهداف التحالف بتعزيز المشاريع الرامية إلى بناء الجسور فيما بين الثقافات والمجتمعات المتنوعة وتشجيع التبادل الثقافي والتعاون. وفي سياق تعزيز العلاقات مع الاتحاد، نتوقع أن

وفي العالم المتسم بالعمولة في الوقت الحالي، يلزم أن تكون منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود مستجيبة لتحديات البيئة الدولية المتطورة. وتختلف التحديات والتحديات عن تحديات وتهديدات الماضي، حينما كان مفهوم الأمن يعني منع نشوب النزاع والحرب بين الدول. ويواجه المجتمع الدولي اليوم تهديدات وتحديات أمنية جديدة، لا تهدد أمن الدول وحدها، بل الأمن البشري أيضاً، وهي بالتالي تتطلب اتخاذ إجراء عاجل.

وينظر المجتمع الدولي لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود باعتبارها ركيزة للتعاون في منطقة البحر الأسود. وإضافة إلى الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها ١٢ دولة، لدينا ١٧ مراقباً و ١٦ شريكاً للحوار القطاعي وعدد من الشركاء الآخرين في المنطقة وخارجها. وخلال ٢٠ عاماً، أصبحت المنظمة جامعة وشاملة بصورة أكبر في عموم منطقة البحر الأسود ومنتدى للمناقشة والتعاون في مجموعة واسعة من المجالات. وأنجز الكثير من العمل وهو جارٍ على قدم وساق في تلك المجالات. ووضعت اتفاقات وخطط عمل مشتركة بشأن مسائل أساسية. وعزز ذلك روح الحوار والتعاون في منطقتنا.

كما وافق مؤتمر قمة المنظمة على جدول أعمال اقتصادي جديد نحو تعزيز الشراكة في منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، وهي وثيقة استراتيجية جددت بها الدول الأعضاء تأكيد التزامها بتعزيز المهام الاقتصادية للمنظمة وتنفيذ جدول الأعمال الاقتصادي، وفق مبادئها التوجيهية وأولوياتها.

وما فتئت المنظمة قوة دافعة نحو صياغة وتنفيذ مشروعات إقليمية ملموسة وعملاقة، لا سيما في مجال النقل، مما يسهم في تطوير خطوط النقل الأوروبية - الآسيوية. وفي ذلك الإطار، أبرمت مذكرة التفاهم من أجل تنسيق وتطوير الطريق السريع الدائري في منطقة البحر الأسود ومذكرة التفاهم بشأن الطرق

للمرة الأولى بشأن موضوع التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى.

وكما تعلمون، فإن مبادرة أوروبا الوسطى تعترُّ بعلاقتها مع الأمم المتحدة، ونحن فخورون بأن يكون لنا مركزٌ مراقبٌ في الجمعية العامة. وقد تمّ بلوغ هذا الوضع في السنة الماضية من خلال القرار ١١١/٦٦، المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١١. ونعتقد اعتقاداً قوياً بأنه يتعيّن على المنظمات الإقليمية أن تكون منسجمة مع البرنامج العالمي، ونعلم أننا نستفيد جميعاً من شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأنّ العمل الناجح للمنظمات الإقليمية يسهم في النجاح العام للبرنامج العالمي للأمم المتحدة. وكان هذا أيضاً استنتاج الاجتماع العالمي الأول للمنظمات الإقليمية، الذي نظّمه المحفل الاقتصادي العالمي وحكومة الإمارات العربية المتحدة في دبي قبل مجرّد أسبوع، في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان هناك توافق آراء قوي على أنه يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دور المحفّز الفعّال للنهوض بالتعاون العالمي والبرنامج العالمي.

إنّ مبادرة أوروبا الوسطى هي أقدم محفل للتعاون الحكومي الدولي في منطقتنا، أنشأته إيطاليا والنمسا وهنغاريا ويوغوسلافيا في تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٨٩. وقد أصبح الآن أوسع مبادرة إقليمية، تضم ١٨ دولة عضواً من أوروبا الوسطى والشرقية وجنوب شرق أوروبا. وتشمل عضويتنا تسعة بلدان من الاتحاد الأوروبي وتسعة بلدان من خارجه، ممّا يضع منطقتنا في مكانة مرموقة للعمل بوصفها رائدة التعاون الإقليمي للتكامل الأوروبي. كما أننا نشكّل جسراً بين بلدان بحر البلطيق ونهر الدانوب والبحر الأسود والبحر الأدرياتي. ومن نافلة القول إننا نتشاطر قيمّ الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ونتيجة مزيج فريد من الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتوجّهات المشاريع، أصبحنا طرفاً وشريكاً فريداً في المنطقة.

توقع أمانة المنظمة والتحالف على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في المستقبل القريب. وتمثل شراكتها القوية وأواصر التآزر التي أنشأها منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وغيرها من المنظمات الإقليمية قيمة مضافة وقوة للتعاون العالمي والاستقرار والازدهار.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أؤكد مجدداً على أهمية تكثيف التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والاتحاد الأوروبي ونعرب عن استعدادنا لاتخاذ خطوات ملموسة لتطوير شراكة تحقق المنفعة المتبادلة للطرفين. كما أود أن أدعو المنظمات المتخصصة والمنظمات والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود من أجل استمرار البرامج وأواصر التآزر بغية إعداد المشروعات المشتركة وتنفيذها.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أشيد بإشادة مستحقة بجمهورية تركيا على الجهود التي بذلتها بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود خلال الأشهر الستة الماضية وعلى إعداد مشروع القرار (A/67/L.12)، الذي أمل أن تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء. كما أود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء في منطقة البحر الأسود وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أيدت مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ١١١/٦٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمبادرة أوروبا الوسطى.

السيد فانزيلتر (مبادرة أوروبا الوسطى) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي الأمين العام لمبادرة أوروبا الوسطى، يسرني أن أحظى بالشرف الخاص للغاية لمخاطبة الجمعية العامة

المتحدة. ومناقشتنا اليوم تشكل فرصة نادرة لإقامة شراكة استراتيجية بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، سعياً إلى السلام والأمن والتنمية وسيادة القانون. لذا، قد يكون من الحس السليم بناء شبكة عالمية تحت مظلة الأمم المتحدة. ومثل هذه الشبكة العالمية تُيسر تبادل الآراء بشأن المعرفة وأفضل الممارسات، وتتيح لنا أن نتشاطر الخبرات في المشاريع والبرامج في مجالات مختلفة من النشاط.

وإننا مقتنعون بأن لكل منظمة إقليمية ميزة نسبية للإسهام في البرنامج العالمي، وإنني مقتنع أيضاً بأن كل فرد منا يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وختاماً، أودّ أن أعرب عن امتناننا الصادق للممثل الدائم لأوكرانيا، السفير يوري سيرغيف، على جميع جهوده وجهود البعثة الأوكرانية لدعم مشروع القرار A/67/L.6 المعروف على الجمعية. كما نوجّه شكرنا طبعاً إلى مقدمي مشروع القرار هذا وإلى كل دولة عضو تؤيده.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالقرار ٤٧٧(د-٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد فتح الله (جامعة الدول العربية): بصفتي مراقباً دائماً عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، يسعدني أن أتقدم باسم الجامعة بتهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ونؤكد لكم الدعم الكامل من جامعة الدول العربية لما تقومون به. كما أودّ الإشادة بجهود الأمين العام للأمم المتحدة لقيادة هذه المنظمة في الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة.

ومما لا شكّ فيه أنّ تخصيص فصل كامل - هو الفصل الثامن - من ميثاق الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية دليل

ومبادرة أوروبا الوسطى تصمم المشاريع وتنفّذها بالشراكة مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة في مجالات مثل الطاقة، والنقل، والعلوم والبحوث والتعاون والثقافة الإقليميين.

وفيما تُطور مبادرة أوروبا الوسطى تلك المشاريع والبرامج، فإنها تسعى أيضاً إلى توثيق علاقاتها مع الأمم المتحدة. وسجّل تعاوننا مع الأمم المتحدة رائع حقاً. لقد كان تعاوننا مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة موضوعياً ومتعدد الجوانب في السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، تتعاون مبادرة أوروبا الوسطى مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال تطوير المشاريع، ولا سيّما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجال البيئي. كما تتعاون مع منظمة السياحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعتين للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مجال العلوم والتكنولوجيا.

لكنّ مبادرة أوروبا الوسطى تقيم علاقات وثيقة مع أهم المنظمات والمؤسسات الأوروبية أيضاً، مثل الاتحاد الأوروبي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أخيراً وليس آخراً، إننا نعمل بالتعاون الوثيق مع جميع المنظمات والمنتديات الإقليمية الرئيسية التي تعمل في إطار منطقة المبادرة وخارجها، مثل مبادرة الأديراتي والأيوبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود - التي مثلها ببلاغة المتكلم الذي سبقني - ومجلس دول بحر البلطيق، ومجلس التعاون الإقليمي وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي لنا أن نستكشف السبل لتعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية وبالشراكة مع الأمم

المرحلة إلى التطورات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١٠.

وقد انعكس تكثيف ودعم هذا التعاون في عدد من المحاور لعل أبرزها الاجتماع العام للتعاون الذي عقد بين المنظمتين في فيينا في تموز/يوليه من هذا العام وهو ضمن سلسلة من اللقاءات التي تعقد بصفة دورية كل عامين والتي يتم خلالها وضع أسس للتعاون وتقييم ما تم إنجازه.

ويشير عن التحول المحوري لاجتماع هذا العام حضور ٢٨ منظمة متخصصة ووكالة تابعة للأمم المتحدة مع جميع المنظمات العربية المتخصصة حيث أقرت جدول أنشطة واضحة ومحددة لمختلف أوجه التعاون والجهة المسؤولة عن تنفيذها من الجانبين الأممي والعربي. وأود، في ها الصدد، الإشارة إلى أن الجامعة العربية قد بدأت على الفور التواصل مع نقاط الاتصال التي تم تحديدها وعقدت عدة اجتماعات تنسيقية وعدة فعاليات مع بعض لجان ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

وتمثل المحور الذي تم استحدثه في هذا العام في الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن (انظر S/PV.6841) الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أي خلال انعقاد دورة الجمعية العامة الحالية، والذي تم خلاله تناول موضوع الحالة في الشرق الأوسط ونتج عنه صدور بيان من رئيس المجلس عكس بحق أهداف التعاون بين المنظمتين وما أكده المجلس من أن التعاون مع المنظمات الإقليمية في ما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين يمكن أن يحسن من الأمن الجماعي. كما نوه البيان

”بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية للإسهام في المساعي الجماعية الرامية إلى تسوية النزاعات في الشرق الأوسط بالطرق السلمية، إضافة إلى تعزيز الاستجابات الدولية للتحويلات التي تشهدها المنطقة“.

كما رحب مجلس الأمن ”بتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في أعقاب هذه التحويلات

ثابت الفعالية تاريخياً على تعاون المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة، وبخاصة في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

إنّ التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية يعود إلى عام ١٩٥٠، حين طلبت الجمعية العامة في دورتها الخامسة، وفي قرارها رقم ٤٧٧ (د-٥) الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٥٠، إلى الأمين العام للأمم المتحدة دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى حضور دورات الجمعية العامة بصفة مراقب. ومنذ ذلك الحين، تطورت العلاقة بين الهيئتين تدريجياً وإيجابياً. وقد جسّد قرار الجمعية العامة ٢٤/٣٦ الصادر عام ١٩٨١ التطور الهام لهذا التعاون على مدى ٣٠ عاماً، وتأكيد الجمعية العامة على تصميم الأمم المتحدة على العمل جنباً إلى جنب مع جامعة الدول العربية، ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بأن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ومنذ ذلك الحين، تطورت العلاقات تدريجياً وبطريقة إيجابية. وقد عكس قرار الجمعية العامة ٢٤/٣٦ لعام ١٩٨١ التطور الهام لهذا التعاون الذي تطور على مدى ثلاثين عاماً وتأكيد الجمعية العامة على تصميم الأمم المتحدة على العمل جنباً إلى جنب مع جامعة الدول العربية ومطالبة الأمين العام بأن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وقد تم بالفعل تقنين هذا التعاون من خلال الاتفاقية الموقعة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في عام ١٩٨٩.

ومنذ ذلك الحين، أخذ هذا التعاون أشكالاً وأنماطاً وآليات متعددة تتلائم مع كل مرحلة. وارتباطاً بذلك، فإن على المنظمتين أن تنظرا بعين الاعتبار خلال تعاونهما في هذه

والتي عقدت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الإعراب عن الاستياء التام نحو إحقاق مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة ودعوته إلى تحمل مسؤوليته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين ولاتخاذ التدابير الكفيلة بردع إسرائيل.

ولا أريد في هذا المحفل المصادرة على المطلوب ووصف عدم تلبية الأمم المتحدة، ممثلة في مجلس الأمن، للمطالب الشرعية لمجلس الوزراء العرب على أنه انتكاسة لما تم الاتفاق عليه في اجتماع مجلس الأمن رفيع المستوى الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، آملاً أن يتحرك المجلس بالسرعة المطلوبة ليستجيب للطلب العربي ويضع التعاون بين المنظمتين موضع التنفيذ.

إن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى خطوات ملموسة على الأرض لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، وهي مسؤولية مشتركة للجامعة العربية والأمم المتحدة.

لقد حرصت جامعة الدول العربية على التعاون مع الأمم المتحدة لحل الأزمة السورية. ويجب على المجتمع الدولي العمل من أجل وقف شلال الدماء وبدء المرحلة الانتقالية التي تؤدي إلى نظام ديمقراطي يحقق المطالب المشروعة للشعب السوري، وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لمهمة السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، وتمكينه من التوصل إلى حل سياسي يلتزم به الجميع. وكذلك من خلال استجابة مجلس الأمن لقرارات وزراء الخارجية العرب الصادرة في اجتماعهم في القاهرة يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

إن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تبدلان جهوداً مكثفة متواصلة لمساندة اليمن في إنجاز متطلبات المرحلة الانتقالية وإتمام عملية إعادة الإعمار ودعم خطة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني بالإضافة إلى توفير الخبرات الفنية اللازمة لتدريب الكوادر في مختلف المجالات.

التي تعكس التطلعات المشروعة لجميع شعوب المنطقة إلى الحرية والمشاركة السياسية والاقتصادية“ (S/PRST/2012/20).

وأكد المجلس على

”أهمية تعزيز التعاون في مجال بناء القدرات مع جامعة الدول العربية لصون السلم والأمن الدوليين“. كما أعرب عن تصميمه على ”اتخاذ خطوات فعّالة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وفقاً للفصل الثامن من الميثاق“.

بالرغم من أن هناك مواقف واضحة للأمم المتحدة من خلال القرارات الكثيرة الخاصة بالقضية الفلسطينية والبيانات الإيجابية للأمين العام التي تؤكد على أهم المبادئ المتعلقة بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وفي مقدمتها التركيز على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته على حدود عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، والعمل على ضرورة إيجاد تسوية شاملة على جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن عملية السلام لا تزال تراوح مكانها بسبب تعنت الجانب الإسرائيلي وإصراره على مواصلة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتضييق على أبناء الشعب الفلسطيني في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وسياسات تدمير وقتل على غرار ما يحدث منذ أسبوع من عدوان على غزة.

وتمثل سرعة انعقاد مجلس الأمن في يوم العدوان ذاته بناء على طلب وتنسيق من الدول العربية إضافة جديدة إلى التعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة إلا أنه وللأسف فإن هذا التعاون توقف على هذا الإجراء ولم يتجسد حتى الآن على أرض الواقع، حيث عجز مجلس الأمن عن إصدار أي قرار أو بيان يعكس جديته في اضطلاعهم بمهمته الرئيسية، ألا وهي حفظ السلم والأمن الدوليين مما دفع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية

إن الموضوعات الهامة، وذات الأولوية على المستوى العربي، بالنسبة للجامعة العربية، خلال هذه الفترة، والتي لها دلالات أو أبعاد اقتصادية مشتركة بين الجامعة العربية والأمم المتحدة في ظل الظروف الراهنة التي تمر منها المنطقة، هي الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة الغذاء وأزمة الطاقة وأزمة تغير المناخ وفي هذا الإطار، عقدت الدورة الأولى للقمّة العربية التنموية عام ٢٠٠٩، والدورة الثانية عام ٢٠١١، وجاري التحضير لعقد الدورة الثالثة للقمّة، عام ٢٠١٣، وستقوم الأمانة العامة للجامعة الدول العربية بدعوة الأمم المتحدة للمشاركة فيها.

وأخيراً، أود التنويه إلى تعاون جامعة الدول العربية مع الأمم المتحدة، في مجالات كثيرة منها مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، وتحديث العدالة الجنائية في الدول العربية، والإرهاب ومكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة الفساد، ويمكن تأسيس التعاون المستقبلي بين الجامعة العربية والأمم المتحدة في المجالات القانونية من خلال تعزيز التعاون القائم في المجالات المشار إليها وتكثيف المساعدة الفنية اللازمة لدعم الجهود الوطنية في التصديق والتطبيق التشريعي للصوصك القانونية العالمية الخاصة بمكافحة الإرهاب والفساد والاتجار بالبشر فضلاً عن تدريب العاملين في مجالات العدالة الاجتماعية من خلال تطوير أدوات المساعدة الفنية ذات الصلة، وتطوير المهارات المهنية للسلطات القضائية والنيابة العامة وسلطات إنفاذ القانون في الدول العربية.

في الختام، أود أن أشكر السيد سفير السودان على تقديمه لمشروع القرار حول هذا البند A/67/L.10 معبراً عن ارتياحنا ونطالب بأن تقوم الجمعية العامة بالموافقة عليه بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٢/٣٥، المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة

تتابع جامعة الدول العربية بقلق التطورات المختلفة على الساحة الليبية وتؤكد على ضرورة التعامل الدولي الإيجابي وبروح من المسؤولية مع هذه المستجدات والتعاطي بفاعلية مع الحكومة الليبية في مواجهة هذه التحديات، وذلك من خلال تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الليبي لإعادة الإعمار والبناء وتوفير الخبرات الفنية اللازمة لتدريب الكوادر في مختلف المجالات والعمل على دعم قدرات الشرطة والجيش ودعم جهود نزع وجمع السلاح المنتشر في البلاد.

إن السودان وجنوب السودان بموقعهما الجغرافي ومكوناهما الإثنية والمجتمعية يشكلان مركزاً هاماً من مراكز التقاء العالمين العربي والأفريقي، ومركزاً يجب أن يتأسس وينهض على التعاون والتضامن وليس الصراع والعداء.

وإن عالمنا العربي لم يعد يقبل بالمرّة عودة الأشقائنا السودانيين إلى مربع التوتر الأول، ويجب أن تتعاون الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في مساعدتهما على بالتوصل إلى حلول مقبولة من الطرفين لجميع القضايا العالقة، وأن يتم وضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

لقد طرحت جامعة الدول العربية مبادرة لدعم ومعالجة الأوضاع الإنسانية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان وانضم إليها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مرحلة لاحقة، وإننا ندعو إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين المنظمات الثلاث لتنفيذ المبادرة.

لقد كان للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الفضل في إنهاء الفترة الانتقالية في موعدها في الصومال، والفرصة مواتية الآن لكي يقدم المجتمع الدولي للصومال كل أشكال الدعم السياسي والفني والمالي، خاصة بعد انتهاء الفترة الانتقالية بنجاح.

دورها الخمسين، من أمينها العام أن يكرس المزيد من الوقت لأعمال لجنة القانون الدولي، وبالتالي عقد اجتماع فيما بين الدورات لمناقشة بعض المواضيع التي تنظر فيها لجنة القانون الدولي. وشملت حماية الأشخاص في حالات الكوارث، وحصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية والمواضيع الجديدة المقترحة من قبل لجنة القانون الدولي. وجرى النظر في هذه المواضيع مرة أخرى، خلال دورة أبوجا التي عقدت خلال هذا العام.

وإلى جانب الاجتماع الاستشاري القانوني الذي جرى خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عقد اجتماع مشترك بين لجنة القانون الدولي والمنظمة، لمناقشة بعض المواضيع محل دراسة لجنة القانون الدولي، التي شملت طرد الأجانب، ومسؤوليات المنظمات الدولية وحماية الأشخاص في حالات الكوارث. وحضر العديد من المستشارين القانونيين الحكوميين من خارج أفريقيا وآسيا أيضا الاجتماع.

أنتقل الآن إلى مجال قانون البحار. يشكل قانون البحار جزءا هاما من عمل المنظمة. ومعروف بشكل جيد إسهامها في المفاوضات وفي صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ودافعت المنظمة، على سبيل المثال، عن مفهوم المناطق الاقتصادية الخالصة، وساعدت على تدوين ذلك المفهوم في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. واحتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع الاتفاقية، عقدت المنظمة حلقة عمل بشأن رسم خرائط خطوط الأساس البحرية، باستخدام السواتل أو وسائل أخرى، في أيار/مايو ٢٠١٢. وعقدت المنظمة من أجل تحفيز الفكر الابتكاري، بشأن مكافحة القرصنة، وتحديد التدابير المضادة لها، اجتماعا لمناقشة ملائمة الاستجابات القانونية الدولية للقرصنة في خليج غينيا، وبقالة سواحل غرب أفريقيا. وجرى أيضا في ذلك الصدد النظر في عمل الأمم المتحدة فيما يخص مكافحة المخدرات.

الآن للمراقب عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

السيد لي (المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، من دواعي سروري البالغ إتاحة هذه الفرصة لي لأحيط الجمعية العامة علما بأنشطة التعاون التي اضطلعت بها المنظمة خلال العامين الماضيين.

إن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية نتيجة مؤسسية لمؤتمر بانونغ التاريخي، الذي عقد في عام ١٩٥٥. وهي تتألف من ٤٧ عضوا أفريقيا وآسيويا ينتمون إلى القارتين. ويتمثل دورها الرئيسي في أن تكون بمثابة حافز لتعزيز التنمية وتطبيق القانون الدولي.

والمنظمة مراقب دائم لدى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠، عندما أقرت الجمعية العامة بأهمية عمل المنظمة في مجال تطوير قانون البحار. وعملت المنظمة منذ إنشائها في عام ١٩٥٦ باستمرار من أجل تطوير القانون الدولي وتدوينه، وتعزيز سيادة القانون في مجال الشؤون الدولية. والمنظمة، بوصفها هيئة استشارية لـ ٤٧ دولة عضوا، تضمن التعاون الأقليمي وتبادل المعلومات ووجهات النظر، بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في المسائل القانونية الدولية. وفي تلك المجالات، تتابع المنظمة عن كثب وتعزز عمل الجمعية العامة، ولجنة القانون الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وباقي الوكالات ذات الصلة. كما أود أن أسلط الضوء على بعض المواضيع والأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة خلال العامين الماضيين.

أولا، أنتقل إلى أعمال لجنة القانون الدولي. تحلل المنظمة أعمال لجنة القانون الدولي، وتنقل لاحقا وجهات نظر الدول إلى اللجنة. وقد ساعد ذلك على تعزيز علاقة أوثق بين الهيئتين. وأصبح من المؤلف أيضا بالنسبة للهيئتين تمثيل كل منهما في الدورات التي تعقدها المنظمة الأخرى. وطلبت المنظمة في

الخبراء القانونيون في تموز/يوليه ٢٠١١ للنظر في المسائل الهامة التالية: الشروط المسبقة لممارسة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وتفسير المادة ٩٨ من نظام روما الأساسي فيما يتعلق باتفاقات الحصانة الثنائية، ومبدأ التكامل وتطبيقاته، ومعايير اختيار الحالات وفتح التحقيقات، وأخيرا، العلاقة بين السلام والعدالة.

ونظمت المنظمة الاستشارية أيضا برامج تدريبية في مجال التجارة الدولية والقانون الإنساني. وكان الهدف الرئيسي من برامج التدريب توفير المعرفة العملية والنظرية بشأن مواضيع مختارة من القانون التجاري الدولي والقانون الدولي الإنساني عبر المناقشة التفاعلية. ونشرت المنظمة الاستشارية أيضا حولية ومجلة القانون الدولي بهدف تيسير نشر القانون الدولي على نطاق أوسع.

وتهدف جميع الأنشطة والبرامج المذكورة آنفا إلى تعزيز العلاقة بين المنظمة الاستشارية والأمم المتحدة، وخاصة في مجال تطوير القانون الدولي بطريقة تدريجية وتدوينه. والمنظمة الاستشارية عازمة على مواصلة تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة. وهي تشيد بأعمال الجمعية العامة وتعرب عن دعمها لها بقوة في جميع جوانب عملها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ١٢١ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ث).

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/67/L.5, A/67/L.6, A/67/L.7, A/67/L.8, A/67/L.9/Rev.1, A/67/L.10, A/67/L.11, A/67/L.12, A/67/L.13 and A/67/L.15 ستكون هناك تعليقات للتصويت بعد التصويت عقب اعتماد مشاريع القرارات.

مشروع القرار A/67/L.5 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي".

وأنتقل الآن إلى الإرهاب الدولي، الذي اعتبر موضوعا هاما في برنامج عمل المنظمة. عقدنا اجتماعا خاصا لمناقشة هذا الموضوع، وتضمنت المسائل التي جرت مناقشتها المصاعب المتعلقة بالتوصل إلى تعريف لمصطلح "الإرهاب" والتأكيد على الحاجة إلى إرساء تعاون قانوني دولي بشأن المسائل الجنائية، بغية التصدي للإرهاب. وجرى النظر أيضا في التصدي لتمويل الإرهاب الدولي.

وأنتقل الآن إلى مسائل الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. فلكل مسائل هامة لأنها تنطوي على جوانب خطيرة من الجريمة المنظمة التي تلحق الضرر بالعديد من البلدان. فالإتجار بالبشر يضر بالأمن الوطني وحقوق الإنسان ويشجع على الهجرة غير المشروعة عبر الحدود الوطنية. وعليه، فإنه يتعين بذل جهود منسقة لمكافحة ذلك الخطر. ولذلك السبب، فقد عقدت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية اجتماعا في عام ٢٠١١ للنظر في مدى كفاية الإطار القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر واستغلال المهاجرين وإساءة معاملتهم. ونظر أيضا إلى العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة في مجال حماية الأطفال في ذلك السياق.

وقد أصبح التحكيم في السنوات الأخيرة الطريقة المفضلة لتسوية المنازعات في المعاملات التجارية الدولية في آسيا وأفريقيا بوصفه خيارا بديلا. وعليه، فقد أنشأت المنظمة الاستشارية مراكز إقليمية للتحكيم بهدف تيسير تلك العملية. وعقد اجتماع لمناقشة التطورات الأخيرة في عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في ذلك المجال، فضلا عن النظر في عملية تنشيط مراكز التحكيم الإقليمية التابعة للمنظمة الاستشارية. وتبادل المشاركون الخبرات أيضا وأجروا مقارنة لل صعوبات الموجودة في ذلك السياق.

وأنتقل الآن إلى الولاية القضائية الجنائية الدولية، وهي موضوع توليه المنظمة الاستشارية أهمية قصوى. وقد اجتمع

مولدوفا، الداغرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، صربيا، فرنسا، قبرص، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، المكسيك، النرويج، النمسا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.7 (القرار ٦٧/٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/67/L.8 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن عن انضمام الوفود التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/67/L.8 أيضا بالإضافة إلى تلك المدرجة في الوثيقة A/67/L.8: الاتحاد الروسي، أذربيجان، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنن، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الداغرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كولومبيا، الكونغو، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.5؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.5 (القرار ٦٧/٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/67/L.6 "التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى".

أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن عن انضمام الوفود التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/67/L.6 أيضا منذ تقديمه: إيطاليا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، الجبل الأسود، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، صربيا، كرواتيا، النمسا، هنغاريا.

الرئيس بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.6؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.6 (القرار ٦٧/٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/67/L.7 "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية".

أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن عن انضمام الوفود التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/67/L.7 أيضا بالإضافة إلى تلك المدرجة في الوثيقة A/67/L.7: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية

مشروع القرار، أصبحت هايتي وجامايكا من مقدمي مشروع القرار A/67/L.11.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.11، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.11، بصيغته المصوبة شفويا، (القرار ١٢/٦٧)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/67/L.12 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، وإسبانيا، وإسرائيل، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسلوفينيا، وصربيا، وفرنسا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.12؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.12 (القرار ١٣/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/67/L.13 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.8؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.8 (القرار ٩/٦٧)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/67/L.9/Rev.1 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة، أصبحت أرمينيا من مقدمي مشروع القرار A/67/L.9/Rev.1.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.9/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.9/Rev.1 (القرار ١٠/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/67/L.10 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.10؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.10 (القرار ١١/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/67/L.11، بصيغته المصوبة شفويا، معنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة وأثناء عرض

إعلان باكو يدعو، في الواقع، الأمين العام لتلك المنظمة إلى العمل على نحو يناقض قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن قبرص. وأذكر في ذلك الصدد، على وجه الخصوص، قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) اللذين ينصان على أن الإعلان بشأن الادعاء بانفصال جزء من جمهورية قبرص غير صحيح قانوناً، ويدعوان إلى سحبه. في هذين القرارين، دان مجلس الأمن جميع تلك الأعمال الانفصالية ودعا الدول كافة إلى أن تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها، وألا تعترف بأي دولة قبرصية خلاف جمهورية قبرص. كما دعا جميع الدول إلى ألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان الانفصالي أو أن تمد له يد المساعدة بأي حال من الأحوال.

وأذكر أيضاً قرارات الجمعية العامة بشأن قبرص، وعلى وجه التحديد القرارين ٣٢١٢ (د-٢٩)، لعام ١٩٧٤، و ٢٥٣/٣٧، لعام ١٩٨٣، اللذين يدعوان أيضاً جميع الدول إلى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها.

ويكرر وفد بلدي تلك الدعوات الصادرة عن الهيئتين الرئيسيتين في الأمم المتحدة والموجهة إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي.

ونحثهم بقوة، وكذلك الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي، على عدم التصرف بما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة بتنفيذ التوصية بمنح مركز المراقب لكيان انفصالي.

وقد قررنا عدم كسر توافق الآراء بشأن هذا القرار المتعلق بالتعاون، على أساس ما أبداه مقدموه من حسن نية وروح التعاون التي تحلوا بها خلال المفاوضات غير الرسمية بشأن النص. ونأمل أن تسود نفس هذه الروح استجابة لناشدتنا لمنظمة التعاون الاقتصادي والدول الأعضاء فيها لكي تعيد تقييم موقفها حيال المسألة التي أثارناها ولكي تتصرف، في ضوء تعاونها مع الأمم المتحدة، وفقاً لميثاقها.

القرار، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة، أصبحت تركمانستان من مقدمي مشروع القرار A/67/L.13.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.13؟
اعتمد مشروع القرار A/67/L.13 (القرار ١٤/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/67/L.15 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.15؟
اعتمد مشروع القرار A/67/L.15 (القرار ١٥/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إيميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالقرار ١٤/٦٧، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي"، الذي اعتمد للتو، يود وفد بلدي أن يسجل في المحضر أن قبرص قد نأت بنفسها عن توافق الآراء بشأن هذا القرار للأسباب التالية.

أولاً، في الفقرة ٢، يحيط القرار علماً بإعلان باكو، الصادر في اجتماع القمة الثاني عشر لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في أذربيجان. يؤيد إعلان باكو تقرير المجلس الوزاري في جلسته العشرين ويوجه الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي بكفالة تنفيذ ذلك التقرير تنفيذاً كاملاً.

لقد بلغنا أن ذلك التقرير يوصي بإعطاء ما يسمى بدولة قبرصية تركية مركز المراقب في منظمة التعاون الاقتصادي. إن

بسبب دعوتها المبكرة إلى تدويل الأزمة السورية واستعداد التدخل الخارجي لتدمير سوريا، دولة وشعبا. وهو أمر يناقض أبسط ما جاء في ميثاق جامعة العربية ويخالف بشكل فاضح الالتزامات التي تقع على عاتق الدول العربية والأمانة العامة للجامعة العربية. بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك.

إن الجامعة العربية لم تحترم نتائج تقرير بعثة المراقبين العرب برئاسة الفريق الداي وقامت بسحب المراقبين العرب لإفشال الحل العربي. إن الجامعة العربية غير مخلولة من الحكومة السورية ولا من الشعب العربي السوري بالحديث عن مستقبل سوريا. ومن المخجل أن يصر ممثل الجامعة العربية مجددا على استعداد ما يسمى بالمجتمع الدولي على أمن واستقرار وسلام سوريا، في الوقت الذي يجب أن يصب جهود الجامعة العربية، إن كانت هناك جامعة عربية فعلا، على حشد هذا المجتمع الدولي لحماية الشعب الفلسطيني من العدوان الإسرائيلي.

لقد دعا وزير خارجية لبنان قبل يومين بعد انتهاء اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ إلى وقف الدول الأعضاء في الجامعة العربية للتطبيع مع إسرائيل وقطع العلاقات الدبلوماسية معها. وبطبيعة الحال، لم نر تنفيذا لهذه الدعوة من قبل الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل. ولم نر ممثل الجامعة العربية هنا يتحدث عن ضرورة تطبيق هاتين النقطتين.

يبدو أن جامعة العربية أصيبت بعمى الألوان، فلم تعد تميز ما بين العدو والصديق والشقيق. إننا ندعو الجامعة العربية وممثليها من هذا المنبر إلى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية السورية، طالما أنها تعتبر أن سوريا لم تعد جزءا منها وإلى عدم تحريض ما يسمى بالمجتمع الدولي ضد سوريا، حكومة وشعبا، في الوقت الذي ينتظر منها الجميع أن تتفرغ للتصدي للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البنود الفرعية (د) و

السيد سيتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالأسبانية): ترحب الولايات المتحدة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون. ونؤيد أيضا المشاركة الدولية في إيجاد توافق في الآراء حول السلوك المناسب في الفضاء الحاسوبي، استناداً إلى مبادئ القانون الدولي القائمة. ويجب أن تتحد الدول حول الهدف المشترك المتمثل في صون وتعزيز فوائد تكنولوجيا المعلومات بضمان أمنها وسلامتها، مع الحفاظ أيضا على بيئة تعزز الكفاءة والابتكار والرخاء الاقتصادي والتجارة الحرة واحترام حقوق الإنسان. والقرار ١٥/٦٧ لا يفي بهذه المعايير في شكله الحالي. ومن ثم، نأت الولايات المتحدة بنفسها عن توافق الآراء بشأن هذا القرار.

السيد غينيست (كندا) (تكلم بالإنكليزية): وافقت كندا على الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون (القرار ١٥/٦٧). ومع ذلك، نود أن نؤكد مجددا قلقنا إزاء استخدام لغة مثيرة للجدل في ما يفترض أن يكون قرارا إجرائيا يعيد التأكيد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون. ونحن نأسف لهذا التطور، وفي هذا الصدد، تود كندا أن تنأى رسميا بنفسها عن اللغة المستخدمة في الفقرة السادسة عشرة من الديباجة بخصوص الجهود التي تبذلها منظمة شنغهاي للتعاون لمعالجة أمن المعلومات على الصعيد الدولي، وهو مفهوم نعارضه وليس له مكان في قرار للجمعية العامة من هذا القبيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم لممارسة حق الرد، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إن الجامعة العربية هي جزء من المشكلة وليست جزءا من الحل، وذلك

(و) و (ي) و (ك) و (م) و (ن) و (س)، (ر) و (ش) و (ث) (ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات
من البند ١٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣: السيد أندريه ابرازفسكي (بولندا) والسيد سيد ياور علي (باكستان)، والسيد إيهور هومني (أوكرانيا) والسيدة سوزان مكلورغ (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد جوسيل موتوميسي تاوانا (جنوب أفريقيا) والسيد كازو واتانابي (اليابان).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين السيد أندريج أبرازويسكي والسيد سيد ياور علي والسيد إيهور ف. هوميني والسيدة سوزان مكليرغ والسيد جوزيل موتوميسي تاوانا والسيد كازوو واتانابي أعضاء في لجنة الاشتراكات لولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؟

تقرر ذلك.

(ج) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

تقرير اللجنة الخامسة (A/67/561)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تقر الجمعية العامة إعادة تعيين الأمين العام للسيدة لينا موهولو (بوتسوانا) عضوا عاديا في لجنة الاستثمارات لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإقرار إعادة تعيين السيد إميليو كارديناس (الأرجنتين) عضوا عاديا في اللجنة لفترة ولاية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أناشد الدول الأعضاء التي تعترم تقديم مشاريع قرارات بشأن البنود الفرعية المتبقية القيام بذلك في أقرب وقت ممكن

البند ١١١ من جدول الأعمال

تعيينات للملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (A/67/559)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣: السيدة ياسمينكا دينيتش (كرواتيا) والسيد كونرود هانت (أنتيغوا وبربودا) والسيد مهند علي عمران (العراق) والسيد بابو سيني (السنغال) والسيد تيسفا ألم سيوم (إريتريا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين السيدة ياسمينكا دينيتش والسيد كونرود هانت والسيد مهند علي عمران والسيد بابو سيني والسيد تيسفا ألم سيوم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؟

تقرر ذلك.

قيس (بنغلاديش)، والسيد وانغ تشياوشو (الصين) والسيد الحسن زهيد (المغرب).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين السيد فاتح بوعباد - أغا والسيد سيرغي غارمونين، والسيد محمد ميجارول قيس؛ والسيد وانغ تشياوشو؛ والسيد الحسن زهيد، أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية، لولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؟

تقرر ذلك.

(هـ) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/67/563)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٤ من تقريرها الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، لفترة ولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣: السيد ديمتري تشوماكوف (الاتحاد الروسي)؛ والسيدة فاليريا ماريا غونزاليس بوسيه (الأرجنتين)؛ والسيد هيتوشي كوزاكي (اليابان)؛ والسيد غيرهارد كونترله (ألمانيا)؛ والسيد لافمور مازيمو (زمبابوي)؛ والسيد فيليب ريتشارد أوكاندا أواديه (كينيا)؛ والسيد محمد مستفيض الرحمن (بنغلاديش)؛ والسيد توماس ريباش الإبن (الولايات المتحدة الأمريكية).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين السيد ديمتري تشوماكوف والسيدة فاليريا ماريا غونزاليس بوسيه والسيد هيتوشي كوزاكي والسيد غيرهارد كونترله والسيد لافمور مازيمو والسيد فيليب ريتشارد أوكاندا أواديه والسيد محمد مستفيض الرحمن والسيد توماس ريباش الإبن، أعضاء

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تقرر إعادة تعيين الأمين العام للسيدة لينا موهولو، عضوا عاديا في لجنة الاستثمارات لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإقرار إعادة تعيين السيد إميليو كارديناس عضوا عاديا في اللجنة لفترة ولاية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٦ من نفس التقرير، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة أيضا بإعادة تعيين السيد إيفان بكي (سويسرا) وتعيين السيد غومير سيندو أوليفيروس (إسبانيا) والسيدة سيسيليا ريبس (الفلبين) أعضاء مخصصين في لجنة الاستثمارات لولاية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تقرر إعادة تعيين السيد إيفان بكي وكذلك تعيين السيد غومير سيندو أوليفيروس والسيدة سيسيليا ريبس أعضاء مخصصين في لجنة الاستثمارات لفترة ولاية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؟

تقرر ذلك.

(د) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية

تقرير اللجنة الخامسة (A/67/562)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من التقرير بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية، لولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣: السيد فاتح بوعباد - أغا (الجزائر)، والسيد سيرغي غارمونين (الاتحاد الروسي)، والسيد محمد ميجارول

مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، لفترة ولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البنود الفرعية من (أ) إلى (هـ) من البند ١١١ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.